

قصر الإسناد

وأثره في الحديث المختلف فيه



الطَّبْعَةُ الأُولَى

1437هـ - 2016م

الدار المالكية

للطباعة والنشر والتوزيع

تونس – قبلي: طريق قابس – قرب جامع خالد بن الوليد

هاتف: 24599530 / 27734029

بيروت – لبنان هاتف: 009613450189 / 009611472705

Email: Daralmalikiya@gmail.com

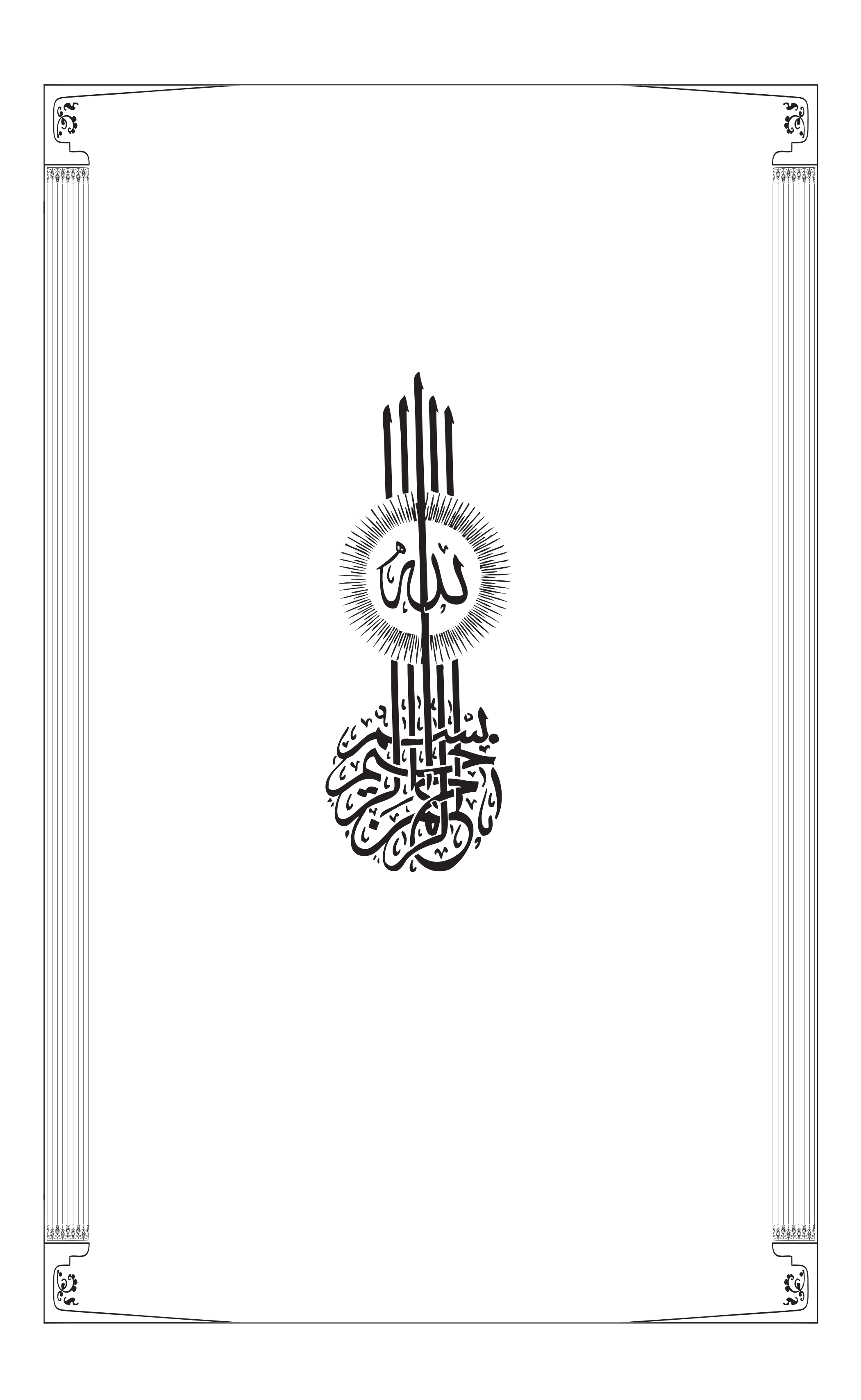
قصر الإسناد

وأثره في الحديث المختلف فيه

تأليف

د. عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدار المالكية



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

«فإن العلم بحديث رسول الله ﷺ وروايته من أشرف العلوم وأفضلها وأحقها بالاعتناء لمحصلها، لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام ومادة علوم الأصول والأحكام، ولذلك لم يزل قدر حفاظه عظيماً وخطرهم عند علماء الأمة جسيماً»[1].

ومن أنواع علوم الحديث العلية، وفنونه الرفيعة السنية علم العلل الذي يعد من أجل علوم الحديث وأدقها «فهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث إنما تكثر في أحاديث الثقات»[2].

ومن أمارات وجود العلة في الحديث الاختلاف فيه، بل «مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[3].

---

(1) مقدمة ابن جماعة لكتابه «المنهل الروي» (ص/ 29).

(2) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص/ 112، 113) بتصرف.

(3) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (2/ 711).

والاختلاف في الحديث مراتب مختلفة تتفاوت قوته باعتبارات متعددة من أهمها:

1 - (نوع الاختلاف)، فالاختلاف في رفع الحديث ووقفه أو وصله وإرساله ليس كالاختلاف في تسمية صحابي الحديث أو بعض رواته.

2 - (سبب الاختلاف)، فالاختلاف الذي باعثه وهم الثقة وخطئه لا يساوى بالاختلاف الذي باعثه الاختلاط أو الاضطراب أو التهمة بالكذب.

وهناك نوع من المخالفة في الحديث يقع من المحدث الثقة قصداً واختياراً، وليس سببه الوهم والغلط، ويعرف لدى أئمة الحديث ونقاده بـ (قَصْر الإسناد) أو (تقصير الإسناد).

و(قصر الإسناد) مصطلح يستعمله أئمة الحديث ونقاده - بقلة - في كتب علل الحديث لبيان السبب والباعث على هذا النوع من الاختلاف من بعض الثقات.

قال أبو عبد الله الحاكم منوهاً بأهمية هذا النوع ومشيداً بمعرفته والوقوف عليه:

ومما يلزم طالب الحديث معرفته نوع آخر من الموقوفات وهي مسندة في الأصل يقصر به بعض الرواة فلا يسنده... ومثال هذا في الحديث كثير ولا يعلم سندها إلا الفرسان من نقاد الحديث ولا تعد في الموقوفات[1] اهـ.

---

(1) «معرفة علوم الحديث» (ص/ 20) أ ذكر الحاكم هذا الكلام عرضاً في النوع الخامس: معرفة الموقوفات.

سبب اختيار الموضوع وأهميته:

أثناء عملي في رسالتي الماجستير (**الأحاديث المعلة بالاختلاف**)[1]، كان يمر بي عبارات للأئمة النقاد في توجيه الاختلاف الواقع في بعض الأحاديث كقولهم (قصره فلان)، و(الوجهان صحيحان، قصره أصحاب فلان).

فوقع في نفسي منذ ذلك الحين جمع ودراسة ما يتعلق بـ (قصر الإسناد)، وبيان: أنواعه، وأسبابه وضوابطه، وأثره في الحديث المختلف فيه، وكذا إحصاء من عرف به من رواة الحديث[2].

ومما يزيد في أهمية هذا الموضوع أني لم أجد من أفرده من علماء الاصطلاح بنوع خاص أو تأليف مستقل[3].

---

(1) عنوانها الأكاديمي: (الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير من أول أبواب الفرائض إلى آخر أبواب العلم)، وقد أنهيت العمل فيها عام **1420** هـ، وطبعت عام **1437**هـ.

(2) هنا أنبه على أمر نافع مفيد - قد يغيب عن البعض في غمرة البحث العلمي - وهو رصد وتقييد الأوابد العلمية والفكر البحثية التي تمر أثناء العمل في البحوث والرسائل العلمية وضم النظير إلى النظير، فكم يوجد بين السطور من الإشارات العلمية التي تفيد أبحاثاً بل مشاريع علمية، وما زالت خبايا الزوايا تشتمل على أبكار الأفكار.
خذ نموذجاً واقعاً: رسالتي الماجستير (الأحاديث المعلة بالاختلاف) تقع ضمن مشروع علمي سجل فيه جمع من الإخوة الفضلاء، ومن البواعث القوية لهذا المشروع عبارة للحافظ ابن حجر في كتابه «النكت على ابن الصلاح» حيث قال: (ومدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف في الحديث) فخرج من هذه العبارة خمس رسائل علمية، وتبعها العديد من الرسائل في هذا الموضوع.

(3) هذا الجزء (بحث محكم) مقدم إلى (جمعية السنة النبوية) عام **1430**هـ، ونشر

فعقدت العزم على لمِّ شتات ما تفرق من هذا الموضوع في كتب العلل والرجال والسؤالات ونحوها والتأليف بينه في موضع واحد ليكون سهل المنال لدى المختصين بالسنة النبوية.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وسبعة فصول وخاتمة وفهارس.

المقدمة : وفيها بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطة العمل فيه.

التمهيد : قصر الإسناد وعلاقته بالحديث المعلول.

الفصل الأول : التعريف بقصر الإسناد، والحديث المختلف فيه.

الفصل الثاني : فائدة معرفته وألقابه.

الفصل الثالث : أسباب قصر الإسناد وأنواعه.

الفصل الرابع : ضوابط الحكم بقصر الإسناد وقرائنه.

الفصل الخامس: أثر قصر الإسناد في الحديث المختلف فيه.

الفصل السادس: الرواة الموصوفون بقصر الإسناد.

الفصل السابع : نماذج وتطبيقات عملية.

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصلت لها في البحث.

في مجلة الجمعية (سنن) العدد الثاني، شهر رجب عام **1431**هـ. وقد صدر لأخي الكريم أ. د. علي الصياح – نفع الله به – بحث في الموضوع نفسه وسمه بـ (الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع وإرسال الموصول).

وجعلت آخر ذلك فهرس لمصادر ومراجع البحث.

والله أسأل العلم النافع والعمل الصالح، والتوفيق والسداد، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعباد وآله وصحبه، وهذا أوان الشروع في المقصود.

كتبه:
عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع
16/ 11/ 1430هـ[1]



(1) أضفت للبحث إضافات عند تقديمه للنشر عام **1438**هـ، من أبرزها التمهيد في العلاقة بين قصر الإسناد والحديث المعلول بالاختلاف.



التمهيد

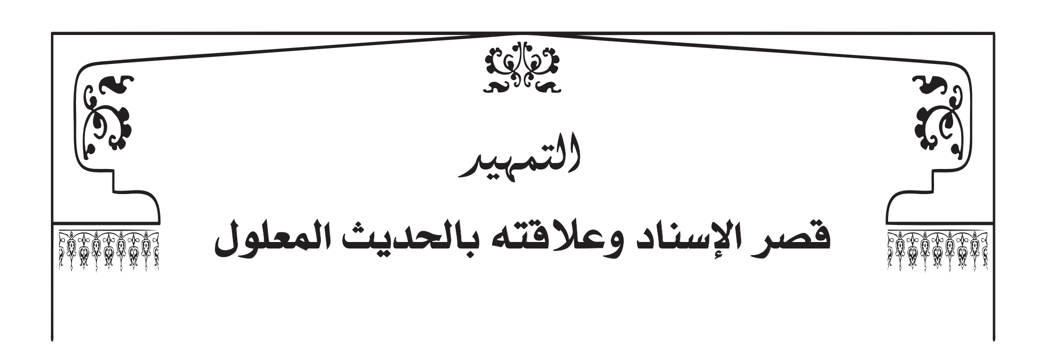
قصر الإسناد
وعلاقته بالحديث المعلول

أولًا : تعريف الحديث المعلول وألقابه.

ثانياً : قرائن وجود العلة في الحديث.

ثالثاً : قرائن الترجيح والجمع بين أوجه الاختلاف.

رابعاً: الموازنة بين قرائن الترجيح والجمع من حيث الواقع.



التمهيد

قصر الإسناد وعلاقته بالحديث المعلول

وفيه مباحث:

أولًا: تعريف الحديث المعلول وألقابه.

ثانياً: قرائن وجود العلة في الحديث.

أ - تفرد الراوي.

ب- الاختلاف في الحديث.

ثالثاً: قرائن الترجيح[1] والجمع بين أوجه الاختلاف.

1 - قرائن الترجيح كثيرة، وأبرزها:

أ - حفظ الراوي.

ب- كثرة العدد.

2 - قرائن الجمع:

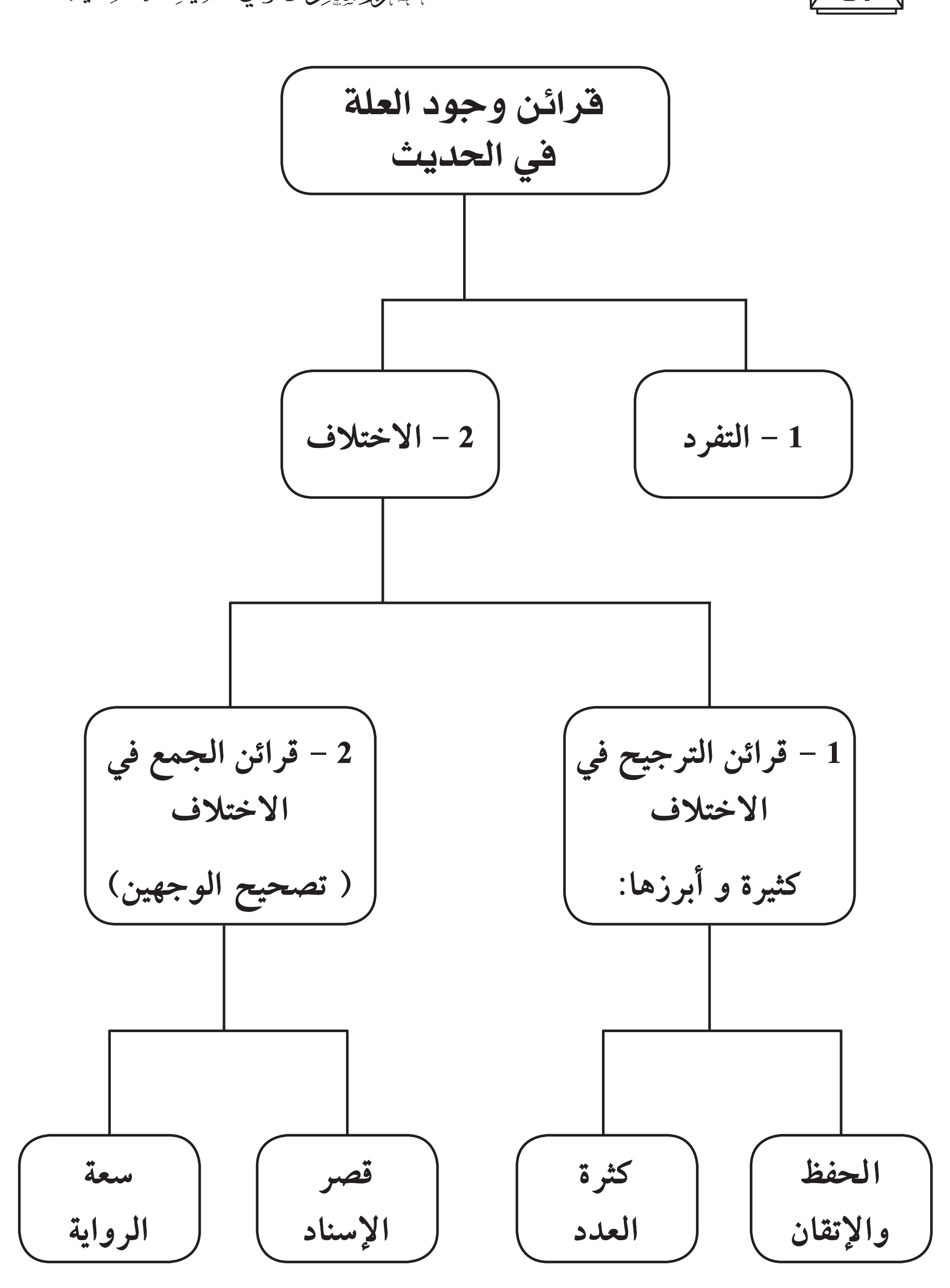
أ - قصر الإسناد.

ب- سعة الراوية.

رابعاً - الموازنة بين قرائن الترجيح والجمع من حيث الواقع.

---

(1) قدمت (الترجيح) لأنه الأكثر وقوعاً، وقرائنه كثيرة.



مشجرة توضح موقع (قصر الإسناد) من الحديث المعلول بالاختلاف

أولًا: الحديث المعلول وألقابه.

1 - تعريف الحديث المعلول:

هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[1].

وعرف بأخصر منه:

وهو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[2].

العلة: سبب غامض خفي قادح[3].

أي قادح في الراوي لأجل وهمه، وقد يقدح في الحديث وقد لا يقدح.

الحديث الذي ضعفه ظاهر لا يسمى معلولًا:

قال الحافظ ابن حجر: فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولًا أو ضعيف.

وإنما يسمى معلولًا إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك[4].

2 - ألقاب الحديث المعلول:

الحديث المعلول اسم عام يقع على أنواع عدة من علوم الحديث

(1) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/ 90).
(2) «فتح المغيث» للسخاوي (1/ 276).
(3) «تدريب الراوي» للسيوطي (1/ 295).
(4) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (2/ 710).

* بعضها له لقب خاص مثل: (المقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمدرج، والمضطرب، والشاذ).

* وبعضها ليس له لقب خاص.

قال السخاوي واصفاً بعض المصنفات في «العلل»: وقد أفرد شيخنا [ابن حجر] من هذا الكتاب [العلل للدارقطني] ما له لقب خاص ; كالمقلوب والمدرج والموقوف، فجعل كلًا منها في تصنيف مفرد، وجعل العلل المجردة في تصنيف مستقل»[1].

ثانياً: قرائن وجود العلة في الحديث[2].

1 - (التفرد):

أي تفرد الراوي بالحديث.

صورته: أن ينفرد الراوي بحديث عن شيخ ولا يتابعه غيره فيه، كما لو تفرد سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر بحديث، ولا يشاركه أحد من أصحاب الزهري فيه، فهذا تفرد، ويعبر عنه بـ (تفرد به سفيان).

والتفرد - في الجملة - إلى قسمين:

الأول: **(تفرد المستور والضعيف ومن دونه)** فهذا الأمر فيه ظاهر لا يخفى.

الثاني: **(تفرد المقبول)** والمقصود به الثقة والصدوق، وهذا القسم

(1) «فتح المغيث» للسخاوي (3/ 311).

(2) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/ 90).

ينقسم إلى عدة أقسام أبرزها:

أ - **تفرد الثقة أو الصدوق عن الإمام الحافظ، وصورته** أن يتفرد الثقة عن إمام حافظ له أصحاب ملازمون حافظون لحديثه، فيأتي بشيء ليس عند هؤلاء الحفاظ، **فهذا الأمر فيه ظاهر خاصة إذا تكرر منه مثل هذا التفرد.**

قال الإمام مسلم: «فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم»[1].

ب - **تفرد الثقة أو الصدوق عن الشيخ الثقة**، ولا يكون هذا الشيخ من الحفاظ المعروفين بكثرة الأصحاب الملازمين، فهذا الموضع دقيق جداً، والجزم بكون التفرد هنا مؤثر أو غير مؤثر مرده للنقاد أصحاب هذا الشأن.

وموضوع (التفرد) من أغمض الأنواع وأدقها، وهو أصعب وأدق من موضوع (المخالفة) خاصة تفرد الثقة عن الثقة.

ولدقته وخفاء وجه التعليل فيه لم يتصد له إلا أفراد من الأئمة النقاد.

---

(1) «مقدمة الصحيح» (1/ 7).

وعامة الدراسات التطبيقية المعاصرة في الحديث المعل إنما هي في الحديث المعل بالاختلاف.

فيوجد العشرات من الرسائل في موضوع (الأحاديث المعلة بالاختلاف)[1]، بينما لا تكاد تجد رسالة علمية تطبيقية في (جمع الأحاديث المعلة بالتفرد ودراستها).

ومن تتبع الدراسات والرسائل العلمية في الجامعات وغيرها عرف مصداق ذلك.

ومن العجيب أنك تجد المسارعة في التعليل بالتفرد في تلك المواضع الغامضة الدقيقة من جملة من الباحثين ممن يتصدون للدراسات الحديثية، وتسمع وتقرأ مثل هذه العبارات: «فلان لا يحتمل منه التفرد»، و«فلان تفرده منكر»!

وإنما تستفاد مثل هذه الأحكام الجليلة والعبارات الرفيعة من أمثال الإمام أحمد والبخاري والنسائي والدارقطني.

2 - (المخالفة):

أي مخالفة الراوي لغيره من الرواة، كأن يروي جماعة من أصحاب

---

(1) في قسم السنة بكلية أصول الدين بالرياض العديد من المشاريع العلمية في هذا الموضوع، منها:
- (الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافا في «السنن») وفيه خمس رسائل ماجستير
- (الاختلاف في سنن أبي داود) عدة رسائل ماجستير.
- (الأحاديث التي اختلف فيها في سنن النسائي) رسالة دكتوراه.
- (الاختلاف على الحفاظ في علل الدارقطني) عدة رسائل دكتوراه.
- (الأحاديث التي اختلف فيها في سنن البيهقي).

الزهري حديثاً، وينفرد أحدهم بزيادة فيه لا يرويها غيره.

فالمخالفة أشد من التفرد لأنها تتضمن التفرد وزيادة.

وتقدم أن (المخالفة) هي القرينة الأغلب في هذا الموضوع.

قال الحافظ ابن حجر: وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته **وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف**»[1].

علاقة التفرد والمخالفة بالحديث المعلول:

التفرد والمخالفة قرينتان على وجود العلة، وليستا دليلًا موجباً لها، فلا يلزم من وجود التفرد والمخالفة تعليل الحديث.

قال الحافظ العلائي: «وأما من يقول: إن الاختلاف في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة، فهو قول ضعيف عند أئمة هذا الفن في مثل هذا الاختلاف.

ولو كان مسقطاً للاحتجاج بالحديث، لسقط الاحتجاج بما لا يحصى من الحديث مما في إسناده مثل هذا الاختلاف.

وقد جاء في «الصحيحين» منه شيء كثير، فإن من تتبع «الصحيحين» وجد فيهما العدد الكثير من مثل هذا، ولم يعدوا ذلك خلافاً ولا استدركه عليهما الدارقطني وغيره فيما استدرك على الكتابين من العلل في بعض

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» (2/ 711). قال الحافظ الذهبي في «الموقظة» (ص/ 52): «أكثر المتكلم فيهم ما ضعفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم الأثبات».

أحاديثهما»[1] اهـ.

وما يقال في الاختلاف، يقال في التفرد أيضاً، فليس كل تفرد موجب لتعليل الحديث وضعفه، ومن أمثلة ذلك:

* أول حديث في «صحيح البخاري» حديث عمر - رضي الله عنه - «إنما الأعمال بالنيات» فإنه حديث فرد غريب وقع التفرد فيه في عدة طبقات.

* وآخر حديث في صحيح البخاري - وهو: «كلمتان خفيفتان على اللسان». أيضاً حديث فرد غريب وقع التفرد فيه في أكثر من طبقة.

ثالثاً: قرائن الترجيح والجمع في الحديث المختلف فيه.

إذا وقع اختلاف في الحديث بين رفعه ووقفه، أو وصله وإرساله أو غير ذلك، فالنظر فيه في الجملة بين أمرين:

الأول: الترجيح بين الوجهين، وهو تصحيح أحد الوجهين - بحسب القرائن - واطراح الوجه الآخر، وهذا هو الواقع الغالب في الأحاديث التي وقع فيها اختلاف، وقرائن الترجيح كثيرة[2].

---

(1) «جزء في تصحيح حديث القلتين» للعلائي (ص/ 25)، وينظر أيضاً «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (2/ 785).

(2) ذكر منها الحافظ الحازمي في كتابه «الاعتبار» خمسين وجهاً من أوجه الترجيح (ص/ 9 - 22). قال الحافظ العراقي في «التقييد» (ص/ 286): مع أن وجوه الترجيحات تزيد على المائة وقد رأيت عدها مختصرا فأبدأ بالخمسين التي عدها الحازمي ثم أسرد بقيتها على الولاء. اهـ
وجملة من المرجحات المئة جار على طريقة الفقهاء والأصوليين. انظر «شرح الألفية» للعراقي (2/ 113)
وقد قسم السيوطي في «تدريب الراوي» (2/ 659) المرجحات إلى سبعة

قال الحافظ العلائي: ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق[1].

وأبرز وجوه الترجيح:

1 - كثرة العدد في أحد الجانبين.

2 - أن يكون أحد الراويين أتقن وأحفظ.

الثاني: الجمع بين الوجهين وهو ما يعرف بـ (تصحيح الوجهين)، أي كلا الوجهين محفوظ عن الراوي الذي وقع عليه الاختلاف، وليس ثمَ خطأ أو وهم منه أو من الرواة عنه.

ومرجع الاختلاف هنا إلى قصد الراوي وتعمده رواية خلاف روايته له أولًا تهيباً أو ورعاً منه أو غير ذلك من الأسباب المبينة في هذا البحث.

وقرائن الجمع - على طريقة المحدثين - قليلة محصورة في قرينتين[2]:

1 - (قصر الإسناد)، وهو موضوع هذا البحث.

2 - (سعة الرواية)[3]. وهو أن يكون الراوي الذي وقع عليه

أقسام وقال في ختامها: فهذه أكثر من مائة مرجح، وثم مرجحات أخر لا تنحصر ومثارها غلبة الظن.

(1) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (2/ 712، 778)

(2) هناك قرينتان أو ثلاث من قرائن الجمع ذكرها الحافظ ابن رجب في آخر «شرح العلل» وغيره، عند التأمل نجد أنها راجعة إلى هاتين القرينتين (قصر الإسناد) و(سعة الرواية).

(3) قد بينت ذلك مع النماذج الشارحة في بحث (سعة الراوية وأثرها في الحديث

الاختلاف من الحفاظ المكثرين بحيث يمكن أن يحمل الاختلاف عليه على سماعه لجميع الأوجه لا وهمه.

وفي «الصحيحين» أمثلة عديدة للاختلاف غير المؤثر بسبب سعة الرواية

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في توجيه بعض الاختلاف في الحديث: «ومثل هذا الاختلاف لا يقدح إلا مع قرينة فإن الحفاظ كالزهري وعبيد الله ونحوهما يكون الحديث عندهم من وجهين وثلاثة أو أكثر. فتارة يحدثون به من وجه وتارة يحدثون به من وجه آخر، وهذا يوجد كثيراً في الصحيحين وغيرهما، ويظهر ذلك بأن من الرواة من يفرق بين شيخين أو يذكر الحديثين جميعاً»[1].

وقال الحافظ ابن رجب في بيان هذه القرينة: «ويقوي قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش»[2].

رابعاً: الموازنة بين قرائن الجمع والترجيح من حيث الواقع.

عند النظر في الأحاديث التي وقع فيها اختلاف سنجد أن (مسلك الترجيح) يعني القول برجحان أحد الأوجه وخطأ الأوجه الأخرى - بحسب القرائن - هو الأعم الأغلب فيها، بينما الاختلاف الذي سُلك فيها (مسلك الجمع) قليل جداً.

المختلف فيه).

(1) «مجموع الفتاوى» (25/ 149).

(2) «شرح العلل» (2/ 838).

ولو أخذنا كتاب «علل الدارقطني» نموذجاً فسنقف على النتائج الآتية:

1 - عدد أحاديث كتاب «علل الدارقطني» (**4128**).

2 - عدد الأحاديث التي سُلك فيها مسلك (الجمع) وهو تصحيح الوجهين ووهو حمل الاختلاف على (قصر الإسناد) أو (سعة الرواية) في حدود (**161**).

3 - عدد الأحاديث التي سُلك فيها مسلك (الترجيح) وهو القول برجحان أحد الأوجه وخطأ الأوجه الأخرى في حدود (**3967**).

من خلال هذه المقارنة نتبين الفارق الكبير بين (قرائن الترجيح) و(قرائن الجمع) من حيث الواقع.

وهناك رسالة دكتوراه في قسم السنة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحث الشيخ علي الشهري في (تصحيح الوجهين)، وهي (الأحاديث التي صححت بالوجهين في علل الدارقطني).

وقد استقصى الباحث - نفع الله به - في تتبع وجمع الأحاديث التي صححت بالوجهين فبلغت (**161**).

ولا زالت الدراسة قيد البحث يسر الله تمامها.

* وهنالك بحث محكم لفضيلة الدكتور عبد الرحمن العواجي في (قرائن تصحيح الوجهين).



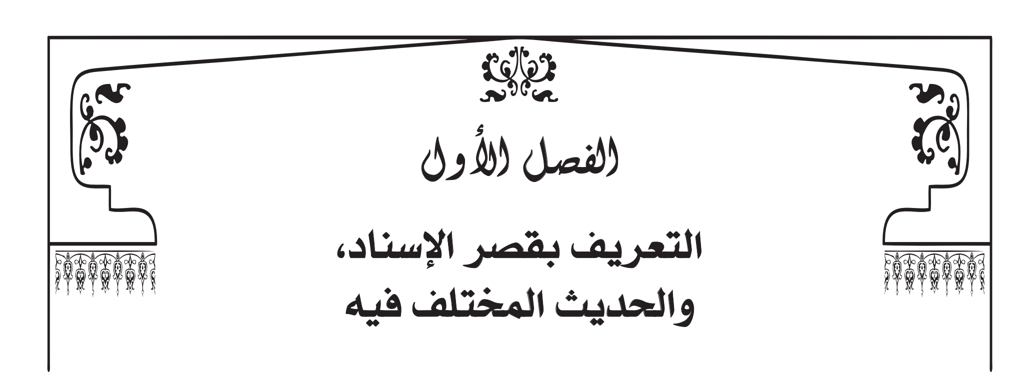
الفصل الأول

التعريف بقصر الإسناد، والحديث المختلف فيه

أولًا: تعريف قصر الإسناد لغة.

ثانياً: تعريف قصر الإسناد اصطلاحاً.

ثالثاً: التعريف بالحديث المختلف فيه.



الفصل الأول

التعريف بقصر الإسناد، والحديث المختلف فيه

أولًا: تعريف قصر الإسناد لغة:

قال ابن فارس: القاف والصاد والراء أصلان صحيحان:

1 - أحدهما يدل على ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته.

2 - والآخر على الحبس.

والأصلان متقاربان:

فالأول: (الْقِصَرُ خلاف الطول)، يقول هو قَصِيرٌ بَيِّنُ الْقِصَرِ، ويقال: قَصَّرْتُ الثوب والحبل تقصيراً، وَالْقَصْرُ قَصْر الصلاة وهو ألا يتم لأجل السفر. قال الله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَوٰةِ﴾ [النساء: 101].

ويقال: قَصَّرْتُ في الأمر تقصيراً إذا توانيت، وَقَصَرْتُ عنه قصوراً عجزت، وأقصرت عنه إذا نزعت عنه وأنت قادر عليه.

قال: وكل هذا قياسه واحد وهو ألا يبلغ مدى الشيء ونهايته.

والأصل الآخر: - وقد قلنا إنهما متقاربان - **(الْقَصْرُ الْحَبْسُ)**،

يقال: قَصَرْتُهُ إذا حبسته وهو مقصور أي محبوس قال الله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: **72**].

وامرأة قاصرة الطرف لا تمده إلى غير بعلها كأنها تحبس طرفها حبساً.

قال الله سبحانه: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾[1] [الرحمن: **56**] اهـ.

وقال ابن منظور: وقصر الشيء: جعله قصيراً، والقصير من الشعر: خلاف الطويل. وقصر الشعر: كف منه وغض حتى قصر. وفي التنزيل العزيز: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: **27**].

وعن ثعلب: وقصر من شعره تقصيراً إذا حذف منه شيئاً ولم يستأصله[2].

الإسناد:

المحدثون يستعلمون الإسناد والسند لشيء واحد[3].

والسند مأخوذ:

1 - من السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله.

2 - أو من قولهم فلان سند أي معتمد، فسمي الإخبار عن طريق

---

(1) «مقاييس اللغة» (5/ 96).

(2) «لسان العرب» (5/ 96).

(3) «المنهل الروي» لابن جماعة (ص/ 22) و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (1/ 110).

المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه[1].

قال الطيبي: وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما.

واصطلاحاً:

السند: هو الإخبار عن طريق المتن، وأما **الإسناد**: فهو رفع الحديث إلى قائله[2].

وعرف أيضاً بأنه الطريق الموصلة للمتن[3].

ثانياً: تعريف قصر الإسناد اصطلاحاً:

نستفيد مما تقدم في المعنى اللغوي أن لفظ (قصر) يرجع إلى أصلين متقاربين يجمعهما: النقص والحبس.

وهذان المعنيان موجودان في قصر الإسناد بمعناه الاصطلاحي، فالذي يقصر الإسناد ينقص منه ويحبسه أي يقفه على أحد رواته كما سيأتي بيانه.

وقد أشار بعض المحدثين إلى قصر الإسناد بذكر صورته ومثاله دون حده وبيانه:

---

(1) «لسان العرب» لابن منظور (3/ 220)، و«تاج العروس» للزبيدي (8/ 215)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (ص/ 22)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (1/ 405).

(2) «المنهل الروي» لابن جماعة (ص/ 22) و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (1/ 110).

(3) «نزهة النظر» لابن حجر (ص/ 53)، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص/ 20).

قال أبو عبد الله الحاكم: ومما يلزم طالب الحديث معرفته نوع آخر من **الموقوفات وهي مسندة في الأصل يقصر به بعض الرواة فلا يسنده... ولا تعد في الموقوفات**[4].

وقريب منه ابن الأثير حيث قال: الفرع السادس في الموقوف وهو على أنواع: وذكر منها الثالث:

أن يكون موقوفًا على أحد رواته، وهو مسند في الأصل، إلا أن أحد رواته قصَّر به فلم يرفعه، وهو أحد نوعي المعضل[5].

ولم أجد من أفرده بتعريف أو نوه عليه من علماء الاصطلاح سوى الحاكم وابن الأثير، مع أن عبارة ابن الأثير محتملة له ولغيره.

وما ذكره هذان العالمان هنا بين واضح لكنهما اقتصرا في تصويره على بعض أنواعه وهو وقف الحديث المرفوع وهو أشهرها.

والواقع أن قصر الإسناد أنواع متعددة، ومن خلال النظر في الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بقصر الإسناد، يمكن أن يعرف بما يأتي:

قصر الإسناد: هو أن ينقص الثقة - عمداً وقصداً - من إسناد الحديث المختلف فيه راوياً أو أكثر لسبب مخصوص.

* **(ينقص)**: نقص من معاني قصر، وفيه بيان أن هذا الأمر مقصور على الاختلاف الذي يكون فيه حذف في الإسناد.

---

(4) «معرفة علوم الحديث» (ص/ **20**).

(5) «جامع الأصول» (**1/ 119**).

* **(الثقة)**: يفيد حصر هذا الأمر على الرواة الثقات[1]، لأن الحذف والنقص إذا وقع من الراوي الضعيف لا يزيده إلا وهناً، وعامة من وقع منه قصر الإسناد - مما وقفت عليه - هم من الحفاظ الأثبات كما سيأتي بيانه في الرواة الموصوفين به.

* **(عمداً وقصداً)**: يفيد أن هذا الحذف والنقص وقع من الثقة اختياراً وقصداً لا وهماً، وهذا أهم ما يميز قصر الإسناد ويخرجه عن حيز الحديث الشاذ وكذا أخطاء الثقات.

* **(من إسناد)**: إشارة إلى أن قصر الإسناد من خصائص الإسناد، وليس له مدخل في المتن.

وإضافة القصر للإسناد في قولهم (قصر الإسناد) لبيان أنه من صفاته كما يقال: تدليس الإسناد.

* **(الحديث المختلف فيه)**: فيه بيان أن موضع قصر الإسناد ومجاله هو الحديث المختلف فيه، أما السقط والنقص الواقع في الإسناد الفرد الذي لم يقع فيه اختلاف فيحمل على الإرسال أو التعليق أو التدليس ونحو ذلك.

* **(لسبب مخصوص)**: فيه بيان أن هذا الحذف لا يقع من الثقة اعتباطاً بل لداع وسبب باعث عليه كالتوقي أو التردد أو عدم النشاط كما سيأتي بيانه.

ثالثاً: التعريف بالحديث المختلف فيه:

---

(1) قد يطلق الحفاظ - نادراً - مصطلح (قصر الإسناد) على الاختلاف الواقع من الراوي الضعيف ونحوه، وهذا غير داخل في مجال البحث كما سيأتي بيانه.

(الحديث المختلف فيه) و(مختلف الحديث)، أو يقال: الاختلاف في الحديث، واختلاف الحديث، مصطلحات متقاربة في اللفظ متباينة في المعنى.

(فالحديث المختلف فيه) يطلق على اختلاف الرواة في إسناد الحديث أو متنه، كأن يروى الحديث على أوجه مختلفة في إسناده رفعاً ووقفاً أو وصلًا وإرسالًا ونحو ذلك.

وهذا الاختلاف من أمارات وقوع علة في الحديث كما تقدم.

قال الخطيب البغدادي: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في **اختلاف رواته**، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط[1].

ومظان هذا النوع كتب علل الحديث، وأشهرها: «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، و«علل ابن أبي حاتم» و«علل الدارقطني».

وهذا هو مقصود الحديث في هذا البحث.

أما (مختلف الحديث) فيطلق على تعارض الأحاديث في الظاهر[2]، وطرق التوفيق بينها.

---

(1) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (1/ 212).

(2) قال ابن القيم في «زاد المعاد» (4/ 134): لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة فإذا وقع التعارض فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا فالثقة يغلظ أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر إذا كان مما يقبل النسخ أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة».

وهذا النوع اعتنى به العلماء، وصنفوا فيه المصنفات المفردة[1]، وكذا أفرد له أهل الاصطلاح نوعاً مستقلًا وسموه بـ «مختلف الحديث»، وسماه بعضهم «مشكل الحديث»، ومن أشهر من برز فيه إمام الأئمة ابن خزيمة حتى قال عن نفسه: «لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما»[2] اهـ.

واصطلح بعضهم على التفريق بين «المختلف» و«المشكل»، فقصروا المختلف على الاختلاف بين الأحاديث، واطلقوا «المشكل» على أعم من ذلك، وهو ما يقع في الحديث من إشكال سواء لمخالفته في - الظاهر - حديثاً أو آية أو أصلًا شرعياً.



(1) ينظر كتاب «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/ 158).
(2) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/ 285).



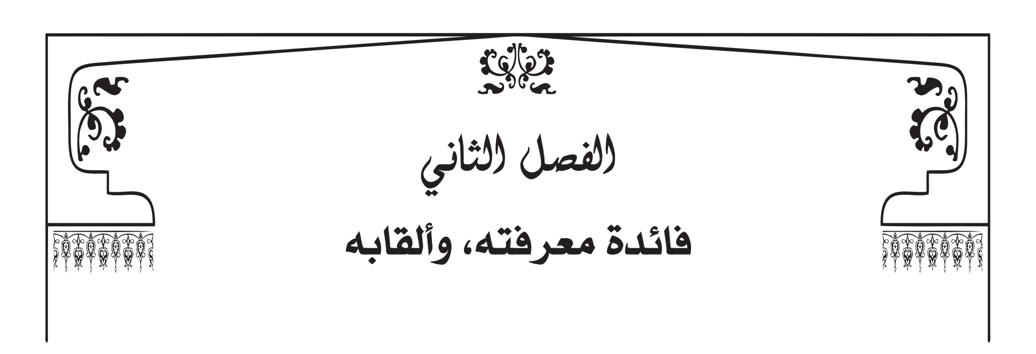
الفصل الثاني

فائدة معرفته، وألقابه

1 – دفع ظن الوهم والغلط عن الثقة.

2 – دفع التعارض عن كلام الأئمة النقاد.

3 – رفع الإشكال عن جملة من الاختلافات الواقعة في «الصحيحين».



الفصل الثاني

فائدة معرفته، وألقابه

الوقوف على هذا المصطلح ومعرفة أسبابه وأنواعه وضوابطه أمر مهم في دراسة الاختلاف في الحديث، إذ بمعرفته تنكشف إشكالات عديدة، وتبرز فوائد جليلة، من أهمها:

1 - دفع ظن الوهم والغلط عن الثقة.

الغالب في الراوي الذي يقع منه قصر الإسناد أن يكون من الحفاظ الكبار، والغالب أنه يقف ما رفعه غيره من أقرانه أو يرسل ما وصله الآخرون.

ووقف المرفوع من الحديث أو إرسال الموصول يعتبر عند أئمة الحديث من الأخطاء القوية المؤثرة في ضبط الراوي وحفظه.

فإذا عرفنا أن من الرواة من يقصر الإسناد عمداً من عند نفسه تهيباً وورعاً إلى غير ذلك من الأسباب، لم نحمل هذا الأمر على الخطأ المؤثر في ضبطه وحفظه لأنه لم يقع منه وهماً إنما وقع قصداً على سبيل التوقي ونحوه. ومن شواهد ذلك:

* قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه: يزيد بن زريع، وخالد الواسطي، وزهير بن معاوية، ويحيى بن أيوب، وأبو بكر بن عياش فقالوا كلهم:

عن حميد عن أنس قال: عاد النبي ﷺ رجلًا قد جهد حتى صار مثل الفرخ من شدة المرض فقال: هل كنت تدعو الله بشيء. قال: نعم كنت أقول: اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا. الحديث.

فقالا: الصحيح عن حميد عن ثابت عن أنس.

قلت: من روى هكذا. فقالا: خالد بن الحارث والأنصاري وغيرهما.

قلت: فهؤلاء أخطأوا. قالا: لا، ولكن قصروا وكان حميد كثيراً مايرسل[1].

* وقال الدارقطني في توجيه اختلاف وقع على محمد بن سيرين:

رفعه صحيح ومن وقفه فقد أصاب لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا يرفع مرة ويوقف أخرى. اهـ[2].

فقول الدارقطني: **(ومن وقفه فقد أصاب)** تنبيه مهم حتى لا يظن الخطأ بمن وقفه، لأنه من المعروف المعتاد أن يقابل الوجه الصحيح الخطأ والوهم.

2 – دفع التعارض عن كلام الأئمة النقاد.

الإمام من أئمة الحديث عندما يسأل عن الاختلاف بين الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف في هذا النوع يجيب بتصحيح الوجهين بينما الغالب أن هذا من الاختلاف المؤثر الذي يعلل به الحديث.

فإذا علمنا مراد هذا الإمام من تصحيح الرفع والوقف جميعاً أو

---

(1) «علل الحديث» (رقم/ 2071).

(2) «العلل» (10/ 30).

الوصل والإرسال زال إشكال التعارض، كما تقدم مثاله قبل قليل، ومن شواهده أيضاً:

* ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن حذيفة في صلاة الكسوف.

قلت: وقد رواه سعيد وعمران، قالا: عن قتادة عن أبي حسان عن مخارق بن أحمد عن حذيفة قلت لأبي: أيهما الصحيح.

قال: جميعاً صحيحين حماد قصر به لم يضبط وسعيد وعمران ضبطا. اهـ.

أقول: قد يتوهم التعارض بين قول أبي حاتم (جميعاً صحيحين)، وقوله: (حماد قصر به لم يضبط).

ومقصود أبي حاتم أن الاختلاف لم ينشأ عن الوهم والغلط ولذا قال (جميعاً صحيحين) فهو صحيح عن حماد، وصحيح عن سعيد وعمران، لكن حماداً شك وتردد فأسقط الراوي وترك ذكره عمداً لا خطأ وهذا هو (قصر الإسناد)[1].

* مثال آخر: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه شيبان وموسى بن خلف العمى وحرب بن شداد عن يحيى عن أبي سعيد مولى المهري عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه بعث رجلين من بني لحيان في بعث. وقال: الأجر بينكما.

ورواه الهقل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن النبي ﷺ الحديث.

---

(1) «علل الحديث» (رقم/ **312**).

قلت لأبي: أيهما أصح، قال: جميعاً صحيحين هذا قصر، وأولئك جودوا، قلت: فهو محفوظ، قال: نعم. اهـ

أقول: فهنا اختلاف بين وصل وإرسال، ومع هذا يصرح أبوحاتم الرازي بأن الوجهين صحيحان، بل ويزيد بأنه محفوظ، ومراده أن الإرسار الذي وقع في رواية الأوزاعي وقع اختياراً وقصداً فهو من قبيل قصر الإسناد لا من قبيل الخطأ والوهم[1].

3 - رفع الإشكال عن جملة من الاختلافات الواقعة في «الصحيحين».

من فوائد معرفته الجواب عن جملة من الاختلافات الواقعة في «الصحيحين» أو أحدهما، فقد يقع في الحديث اختلاف في رفعه ووقفه أو وصله وإرساله، ويكون الوجه المرفوع أو الموصول في أحد الصحيحين من رواية أحد الثقات، ويرويه مقصوراً ناقصاً جمع من الثقات الأثبات خارج الصحيحين، ويكون الظاهر تعليل الرواية التي في الصحيح.

لكن عند النظر والتأمل نتبين أن كلا الوجهين محفوظان صحيحان، وأن هذا الاختلاف من قبيل قصر الإسناد.

وانظر مثالًا لذلك الحديث الثالث والرابع من الدراسة التطبيقية.

ألقابه المستعملة فيه:

الألفاظ التي يستعملها الحفاظ في هذا الباب على نوعين:

1 - ألقاب خاصة، وهي لفظ (قصر) وما تصرف منه كـ (قصروا أولئك) و(تقصير) و(قصّر به)، وشواهد ذلك كثيرة، منها:

---

(1) «علل الحديث» (رقم/ **980**).

* سئل الإمام أحمد عن هشام بن حسان فقال:

أيوب وابن عون أحب إلي وحسَّن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن **يقصروا** بالحديث ويوقفوه[1].

* وقال أبو حاتم الرازي في توجيه اختلاف وقع من حماد بن سلمة: جميعاً صحيحين حماد **قصر** به، وجرير جوده[2].

* وقال أبو حاتم الرازي أيضاً في توجيه بعض الاختلافات: جميعاً صحيحين هذا **قصر** وأولئك جودوا قلت: فهو محفوظ قال: نعم[3].

* وقال يعقوب بن شيبة: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة وكلٌّ ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه **يقصر في الأسانيد** ويوقف المرفوع وكثير الشك بتوقيه[4].

* وقال الدارقطني في مسعر بن كدام: كان ربما **قصر الإسناد** طلباً للتوقي، وربما أسنده[5].

* وقال تاج الدين السبكي: وذكروا أن من عادة مالك - لشدة ورعه واحتياطه في الرواية - **التقصير** في كثير من الحديث بالإرسال، أو الوقف، أو الانقطاع[6].

2 - **ألقاب عامة**، وهي الألفاظ المعروفة في تعليل الحديث عند

---

(1) «العلل ومعرفة الرجال - رواية المروذي وغيره -» للإمام أحمد (ص/ 71).

(2) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 312، 688، 308).

(3) علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 980).

(4) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (3/ 10).

(5) «العلل» (11/ 294).

(6) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (2/ 439).

تعارض الوصل والإرسال أو الوقف والرفع، كمثل (وقفه فلان) أو (أرسله فلان).

وهذه الألفاظ العامة لابد لها من قرائن تدل على دخولها في هذا الباب، وسيأتي بيانها إن شاء الله.

والغالب على الحافظ الناقد إذا أطلق هذه الألفاظ العامة في هذا الموطن أن يقرنها بما يدل على دخولها في (قصر الإسناد)، ومن أهم هذه القرائن بيان سبب الاختلاف وباعثه، أو بيان سبب تصحيحه الوجهين، ومن شواهده:

* وقال الدارقطني في «العلل»: ورفعه صحيح، وقد **عرفت** عادة ابن سيرين وأنه ربما توقف عن رفع الحديث **توقياً**.

* وقال: رفعه صحيح، ومن وقفه فقد أصاب، **لأن ابن سيرين** كان يفعل مثل هذا يرفع مرة ويوقف مرة[1].

تنبيهان:

الأول: قصر الإسناد حال ووصف يقع من الثقة والضعيف سواء.

لكن مقصود هذا البحث (قصر الإسناد) الواقع من الثقات والحفاظ، وهو المعدود من (قرائن الجمع) عند الاختلاف في الحديث، وهو مقصود البحث

أما (قصر الإسناد) الواقع من الضعيف فهو معدود في أخطائه، وهو داخل في (قرائن الترجيح) عند الاختلاف.

---

(1) «العلل» (10/ 14، 27، 29، 30).

وقد غلب في استعمال أئمة الحديث إطلاق هذا الوصف (قصر الإسناد) على الراوي الثقة الذي ينقص من الإسناد عمداً.

ونادراً ما يطلقون هذا الوصف على النقص الناتج عن الوهم والخطأ الصادر من الضعيف ونحوه، والقرائن والسياق يدل على ذلك، ومن أمثلة ذلك:

* قال ابن أبي حاتم: سالت أبي عن حديث رواه معقل بن عبيد الله عن عطاء عن أم سليم قال لها النبي ﷺ: مالها لم تحج معنا العام.

قال أبي: ورواه حجاج وابن جريج وغير واحد عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ. قال أبي: أما حديث معقل فيدل أنه مرسل، وقد **قصر** به، ومن خالف ابن جريج في عطاء فقد وقع في شغل[1]. اهـ.

أقول: معقل بن عبيد الله هو الجزري أبو عبد الله العبسي. قال الذهبي وابن حجر: صدوق، زاد ابن حجر: يخطىء. وخرج له مسلم في «صحيحه»[2].

فحال معقل بن عبيدالله صدوق يخطىء، ومن شرط من يقع منه القصر أن يكون ثقة كما سيأتي في الضوابط.

وكذا سياق كلام أبي حاتم الرازي وقوله: ومن خالف ابن جريج في عطاء فقد وقع في شغل، يدل على أن معقلًا قصر به خطأ ووهماً.

* قال عبد الله بن أحمد سألت أبي قلت: يصح حديث سمرة عن النبي ﷺ: من ترك الجمعة عليه دينار أو نصف دينار يتصدق به.

---

(1) «العلل» (رقم/ 870).

(2) «الكاشف» للذهبي (2/ 281)، و«التقريب» لابن حجر (ص/ 540).

فقال: قدامة بن وبرة يرويه لا يعرف. رواه أيوب أبو العلاء فلم يصل إسناده كما وصله همام قال: نصف درهم أو درهم، خالفه في الحكم **وقصر** في الإسناد(1).

أقول: أيوب أبو العلاء هو أيوب بن أبي مسكين التميمي القصاب صدوق له أوهام، قاله الحافظ ابن حجر(2).

والقول هنا كالقول في المثال السابق: حال أيوب أبي العلاء، وسياق كلام الإمام أحمد، يدل على أن أيوب قصر به خطأ ووهماً.

الثاني: قد يقع (القصر) أحياناً من الراوي المختلف عليه مدار الحديث، وينسب الفعل **تجوزاً** للرواة عنه، ولذا من الخطأ في هذه الحالة أن يعد هؤلاء الرواة في المعروفين بقصر الإسناد، شاهد ذلك:

* ما وقع في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث: رواه يزيد بن زريع وخالد الواسطي وزهير بن معاوية ويحيى بن أيوب وأبو بكر بن عياش فقالوا كلهم: عن حميد عن أنس

قال: عاد النبي ﷺ رجلًا قد جهد حتى صار مثل الفرخ من شدة المرض فقال: هل كنت تدعو الله بشيء. قال: نعم كنت أقول اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا الحديث.

فقالا: الصحيح عن حميد عن ثابت عن أنس.

قلت: من روى هكذا، فقالا: خالد بن الحارث والأنصاري وغيرهما.

---

(1) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (رقم/ 367).

(2) «التقريب» لابن حجر (ص/ 92).

قلت: فهؤلاء أخطأوا. قالا: لا ولكن قصروا، وكان حميد كثيراً مايرسل[1].

أقول: حميد الطويل من المعروفين بقصر الإسناد - كما سيأتي في ترجمته - وإليه أشار أبو حاتم وأبو زرعة بقولهما: كان حميد كثيراً ما يرسل، وهنا نسب العمل للرواة عنه تجوزاً.

* وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن جعفر عن مالك بن أنس عن ابن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن أخيه قتادة بن النعمان عن النبي ﷺ: قل هو الله أحد ثلث القرآن.

فقال: كذا رواه إسماعيل بن جعفر وهو صحيح.

ورواه جماعة من أصحاب مالك عن مالك يقصرون به.

قلت لأبي: هل تابع إسماعيل بن جعفر أحد، قال: ما أعلمه إلا ما رواه ابن حميد عن إبراهيم بن المختار عن مالك...[2]. اهـ.

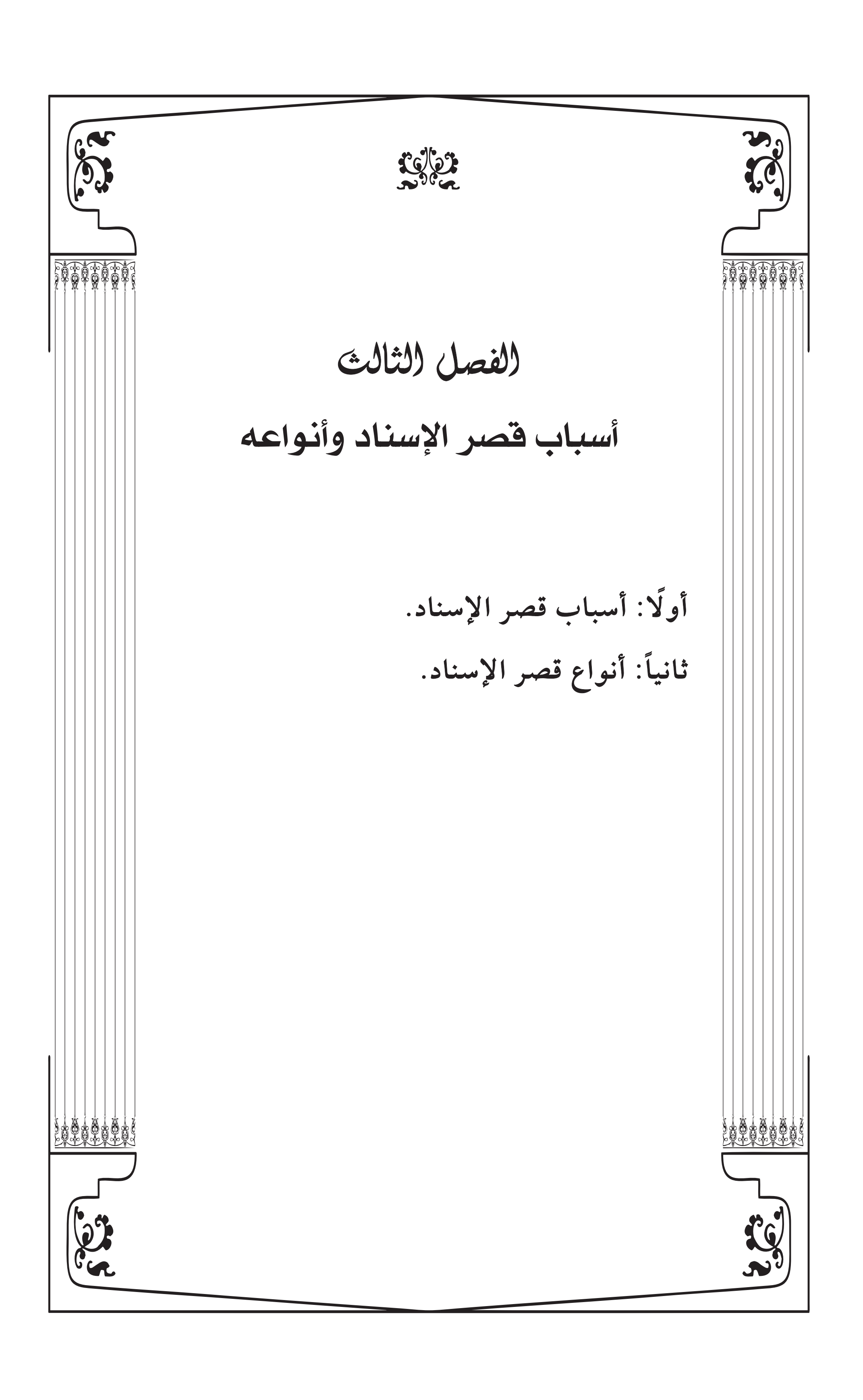
أقول: قصر الإسناد هنا وقع من مالك وهو معروف ومشهور به كما سيأتي في ترجمته، لكن الإمام أباحاتم الرازي تجوز بنسبة القصر في السند لأصحاب مالك.



---

(1) «العلل» (رقم/ 2071).

(2) «العلل» (رقم/ 1695).



الفصل الثالث

أسباب قصر الإسناد وأنواعه

أولًا: أسباب قصر الإسناد.

ثانياً: أنواع قصر الإسناد.

الفصل الثالث

أسباب قصر الإسناد وأنواعه

أولًا: أسباب قصر الإسناد:

هناك أسباب تحمل الثقة أو الحافظ على **تعمد** النقص من الإسناد فيقف ما تحمله مرفوعاً، وكذا يرسل الموصول عنده، وأهم هذه الأسباب:

1 - الورع والتوقي:

بعض الحفاظ الكبار يقصر المرفوع والموصول على سبيل الورع والتوقي أن ينسب شيئاً للنبي ﷺ وهو متردد فيه، ومن أشهر من كان يقع منه ذلك:

*** محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر البصري الإمام المعروف.**

قال الدارقطني: وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقياً[1].

*** مسعر بن كدام أبو سلمة الكوفي أحد الحفاظ الأعلام.**

قال الإمام الدارقطني: «كان ربما **قصر الإسناد** طلباً للتوقي، وربما

(1) «العلل» (10/ 29) وستأتي ترجمة ابن سيرين، وكذا الأعلام بعده في فصل الرواة الموصوفين بقصر الإسناد.

أسنده»[1].

*** مالك بن أنس إمام دار الهجرة.**

قال الخليلي: كان مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرسل أحاديث لا يبين إسنادها وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله ربما أجابه إلى الإسناد[2].

* وقال تاج الدين السبكي: ومثل هذا كثير في حديث مالك، فمتى اتفق اثنان فأكثر على رفع ما وقفه، أو إسناد ما أرسله لم يعلل [بصنيعه] مع جلالته علماً وديناً. وذكروا أن من عادة مالك - لشدة ورعه واحتياطه في الرواية - التقصير في كثير من الحديث بالإرسال، أو الوقف، أو الانقطاع، ليستتر من الشك يعرض له[3]. اهـ.

*** حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري الإمام الحافظ.**

قال يعقوب بن شيبة: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة وكلٌ ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع وكثير الشك بتوقيه وكان جليلًا لم يكن له كتاب يرجع إليه فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه[4].

2 - الشك والتردد:

بعض الحفاظ قد يشك في سند الحديث ويتردد فيه فيقصر الإسناد بوقف المرفوع وإرسال الموصول قصداً لا وهماً.

---

(1) «العلل» (11/ 294).
(2) «الإرشاد» (1/ 165).
(3) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (2/ 439).
(4) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (3/ 10).

وهذا السبب والذي قبله متقاربان، والفرق بينهما:

أن باعث الشك في الأول هو الورع والتوقي.

وأما الثاني فباعث الشك فيه التردد والنسيان، ويقع من الثقات الذين وقع عندهم شيء من التغير، ومن شواهد ذلك:

*** حماد بن سلمة بن دينار أحد الأعلام.**

ذكر ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن حذيفة في صلاة الكسوف.

قلت: وقد رواه سعيد وعمران، قالا: عن قتادة عن أبي حسان عن مخارق بن أحمد عن حذيفة قلت لأبي: أيهما الصحيح.

قال: جميعاً صحيحين حماد قصر به لم يضبط، وسعيد وعمران ضبطا[1].

*** سفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي.**

قال الحميدي في «المسند»: ثنا سفيان ثنا محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير قال: قال الزبير: لما نزلت: { ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ } [التكاثر: 8]. قلت: يا رسول الله وأي نعيم نسأل عنه، وإنما هما الأسودان التمر والماء. قال: أما إن ذلك سيكون.

قال الحميدي: فكان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبد الله بن الزبير ثم يقول فقال الزبير[2] اهـ.

---

(1) «علل الحديث» (رقم/ 312).

(2) «مسند الحميدي» (رقم/ 61).

3 - الستر على الراوي:

قال البرذعي في «سؤالاته» لأبي زرعة الرازي (ص/ **293**): سمعت أبا زرعة يقول هشام بن سعد واهي الحديث أتقنت ذلك عن أبي زرعة، وهشام عند غير أبي زرعة أجل من هذا الوزن، فتفكرت فيما قال أبو زرعة فوجدت في حديثه وهماً كبيراً من ذلك أنه حدث عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة الواقع في رمضان وقد روى أصحاب الزهري قاطبة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن وليس من حديث أبي سلمة،

وقد حدث به وكيع عن هشام عن الزهري عن أبي هريرة **كأنه أراد الستر على هشام في قوله عن أبي سلمة.**

4 - عدم النشاط:

النشاط في العلم والتعليم يختلف باختلاف الأماكن والأوقات والأحوال، فتجد العالم ينشط في وقتٍ ما فيأتي بنفائس العلوم ودرر الفوائد، ويخبو نشاطه في وقت آخر فيختصر ويوجز، وتجده ينشط في أول تأليفه، ويصيبه الكسل في آخره، وهذا أمر ظاهر لمن يطالع مؤلفات أهل العلم وتراجمهم.

والمحدثون أخذوا من ذلك بحظ وافر، فتجد بعض الحفاظ ينشط فيأتي بالحديث مجوداً على وجهه الصحيح بجميع طرقه وأسانيده، وأحياناً لا ينشط فلا يأتي به تاماً فتارة يختصره، وتارة يحذف إسناده أو بعضه وهكذا.

ومن أهم دواعي عدم النشاط:

أ - التحديث على سبيل المذاكرة.

مجلس التحديث يحتاج إلى ضبط وتحرير، لأن مقصوده البيان والتبليغ.

أما المذاكرة وهي التي تقع غالباً بين اثنين فمقصودها مراجعة المحفوظ، والغالب على المحدثين أنهم يتساهلون ويتسمحون فيها.

قال ابن عبد البر: والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره... منها المذاكرة فربما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال[1].

وقال ابن دقيق: والمذاكرة تقع فيهما المساهلة[2].

وقال العلائي: أن يكون روايته الحديث مذاكرة فربما ثقل معها ذكر الإسناد وخف الإرسال إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم أو للإشارة إلى مخرجه الأعلى لأنه المقصود حينئذ دون ذكر شيخه[3].

ولذا كان جماعة من الأئمة والحفاظ يمنعون من الأخذ عنهم في حال المذاكرة، منهم: عبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة الرازي وابن المبارك وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة[4].

ب - التحديث على سبيل الفتوى.

قد يذكر المحدث الحديث أحياناً ويكون مقصوده الإفتاء لا التحديث، فلذا تجده يحذف الإسناد أو بعضه أو قد يقتصر على موضع الشاهد منه، وهذا أمر معروف.

---

(1) «التمهيد» (**1/ 17**).
(2) «الاقتراح» (ص/ **32**)، وانظر «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (**2/ 421**).
(3) جامع التحصيل» (ص/ **88**).
(4) مقدمة ابن الصلاح» (ص/ **234**).

والنشاط وعدمه يعرض للحفاظ الكبار أكثر من غيرهم لسعة مروياتهم وتنوعها، وكثرة تلاميذهم.

وممن عرف بقصر الإسناد بسبب عدم النشاط:

*** هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي الحافظ.**

قال الأثرم: قال أبو عبد الله: ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة، أسندوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني أن هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مرة أخرى[1].

*** محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الإمام.**

قال ابن عبد البر: كان ابن شهاب رَحِمَهُ اللَّهُ أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم، ومرة عن أحدهم، ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه في حين حديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث الإفك وغيره.

وربما لحقه الكسل فلم يسنده وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كبيراً في أحاديثه[2]. اهـ.

---

(1) «شرح العلل» لابن رجب (2/ 679).

(2) «التمهيد» (7/ 45). الإمام الزهري لسعة حديثه وروايته كان يقع عليه اختلاف لا يؤثر وهو على وجهين:
1 - قصر الإسناد.
2 - من باب سعة روايته، وسيأتي الكلام على الاختلاف لأجل سعة الرواية.
والحافظ ابن عبد البر ذكر هنا الأمرين فليتنبه.

*** محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري.**

قال الدارقطني: وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين من توقيه وتورعه تارة يصرح بالرفع وتارة يؤمىء وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال[1].

*** مالك بن أنس الأصبحي أبو عبد الله إمام دار الهجرة.**

قال ابن حبان: وهذه كانت عادة لمالك بن أنس يرفع في الأحايين الأخبار ويوقفها مراراً ويرسلها مرة ويسنده أخرى على حسب نشاطه[2].

وقال ابن عبد البر: وكان وكيع يحدث به عن مالك هكذا أيضاً مرسلًا حيناً، وحيناً يسنده كما في الموطأ عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا إنما هو من نشاط المحدث وكسله أحياناً ينشط فيسند وأحياناً يكسل فيرسل على حسب **المذاكرة**[3].

ثانياً: أنواع قصر الإسناد:

الاختلاف الذي يقع من الرواة في الحديث أنواع عديدة ذكرها علماء الاصطلاح، ومن أشهر من حررها الحافظ العلائي في مقدمة كتابه «الأحكام».

---

(1) «العلل» للدارقطني (10/ 25).

(2) «صحيح ابن حبان» (7/ 311).

(3) التمهيد» (22/ 33). وستأتي ترجمة مالك، وكذا الحفاظ قبله في فصل الرواة الموصوفين بقصر الإسناد.
ينظر أيضاً: «الجوهر النقي» لابن التركماني (1/ 246)، و«البدر المنير» لابن الملقن (3/ 559)، و«فتح الباري» لابن حجر (13/ 125)، و«عمدة القاري» للعيني (20/ 157).

ونقلها عنه الحافظ ابن حجر[1]، ومجمل هذه الأنواع ما يأتي:

1 - تعارض الوصل والإرسال.

2 - تعارض الوقف والرفع.

3 - تعارض الاتصال والانقطاع.

4 - أن يروي الحديث قوم مثلًا عن رجل عن تابعي عن صحابي ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه.

5 - زيادة رجل في أحد الإسنادين.

6 - الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان مترددا بين ثقة وضعيف. اهـ

ومن خلال النظر في الأحاديث المختلف فيها بسبب قصر الإسناد، تنحصر أنواعها في ثلاثة مما تقدم، وهي:

1 - قصر الإسناد بوقف الحديث المرفوع.

* «علل ابن أبي حاتم الرازي» (رقم/ **2315**).

* «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص/ **20**)

* «علل الدارقطني» (**1**/ **47**)، (**8**/ **1431**، **1441**، **1442**) (**10**/ **1820**، **1827**، **1829**، **1830**، **1831**، **1833**).

2 - قصر الإسناد بإرسال الحديث الموصول.

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» (2/ 778)، هذه الأنواع خاصة بالاختلاف الواقع في إسناد الحديث، وهو الأكثر.

* «علل ابن أبي حاتم الرازي» (رقم/ **980، 308، 1643، 1663، 2138، 2547**).

* «علل الدارقطني» (**10/ 853**)، (**14/ 3772**).

3 - قصر الإسناد بإسقاط راو أو أكثر.

* «علل ابن أبي حاتم الرازي» (رقم/ **312، 674، 688، 1179، 1442، 2071، 2267، 2293**).

* «علل الدارقطني» (**6/ 980**).

* «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص/ **116**).

وعند التأمل في هذه الأنواع الثلاثة نجدها تجتمع في عامل النقص والحذف من الإسناد، وهذا موافق للمعنى اللغوي لـ (قصر).



الفصل الرابع

ضوابط الحكم بقصر الإسناد وقرائنه

ضوابط الحكم بقصر الإسناد:

1 - أن يكون الوجهان متكافئين في الجملة.

2 - أن يكون الراوي الذي وقع منه القصر ثقة.

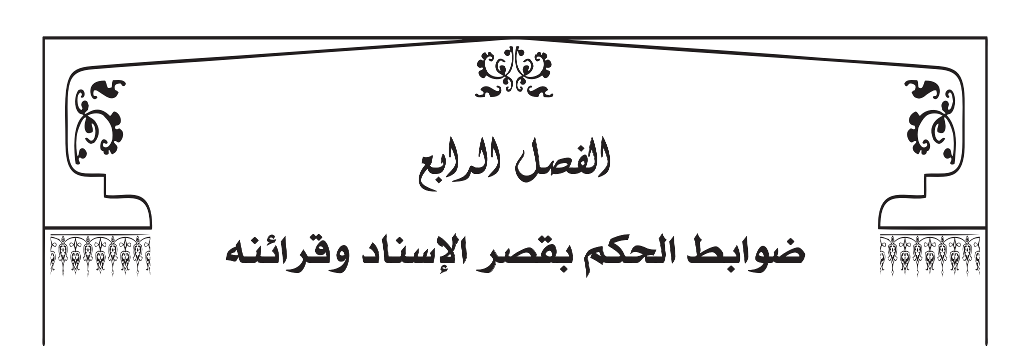
3 - أن يكون الاختلاف ضمن دائرة النقص.

قرائن قصر الإسناد:

1 - أن يكون الراوي معروفاً بقصر الإسناد.

2 - تصريح أحد الأئمة بأحد أسباب القصر المتقدمة.

3 - تصريح أحد الأئمة بتصحيح الوجهين.



الفصل الرابع

ضوابط الحكم بقصر الإسناد وقرائنه

الحكم بقصر الإسناد له ضوابط تحكمه وقرائن تدل عليه، فليس كل وقف أو إرسال من الثقة أو الحافظ يدخل تحت هذا الباب، فالثقات بل الحفاظ لهم أخطاء معروفة.

قال الحافظ الذهبي: «فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر والأوزاعي ومالك رحمة الله عليهم»[1].

فإذا دلت القرائن على وقوع الخطأ والوهم ولو من الحافظ حكم به، وتعين المصير إلى الترجيح بين الأوجه لا الجمع.

وعند التأمل في كلام الأئمة النقاد، والأحاديث المختلف فيها نقف على ضوابط لا بد من تحققها في الاختلاف حتى يدخل في دائرة قصر الإسناد، ويمكن إجمال هذه الضوابط فيما يأتي:

ضوابط قصر الإسناد:

1 - أن يكون الوجهان متكافئين في الجملة.

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (6/ 36).

لأنه إذا كان أحد الوجهين ضعيفاً فالحمل على الخطأ والوهم ظاهر، ولا نحتاج إلى تكلف الجمع والتوفيق بين الروايات هنا، وكذا لو كان المدار الذي وقع عليه الاختلاف ضعيفاً فتحميله الوهم والاختلاف أولى وأقرب إلى الصواب.

ومن أمثلة ذلك، ما ذكره الدارقطني في توجيه اختلاف وقع على قيس بن أبي حازم، قال: وجميع رواة هذا الحديث ثقات، ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسنده، ويجبن عنه فيقفه على أبي بكر[1].

2 – أن يكون الراوي الذي وقع منه القصر ثقة.

الراوي الذي يقع منه قصر الإسناد قد يكون مدار الاختلاف وهذا هو الغالب، وقد يكون أحد رواة الوجهين، ولابد أن يكون ثقة كما في المثال السابق، لأنه لو كان ضعيفاً لغلب على الظن وقوع الخطأ منه.

وعند النظر في الرواة الذي وقع منهم هذا الأمر نجد أنهم ثقات، وغالبهم من الحفاظ الكبار كما سيأتي بيانه في فصل الرواة الموصوفين بقصر الإسناد.

3 – أن يكون الاختلاف ضمن دائرة النقص.

وهو ثلاثة أنواع كما تقدم: تعارض الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وإسقاط راو وإثباته، **وقد علم هذا الضابط من خلال أمرين:**

الأول: جميع الأحاديث التي نص الأئمة عليها في هذا الباب لا

---

(1) «علل الدارقطني» (رقم/ 47).

تخرج عن هذه الأنواع الثلاثة من الاختلاف.

الثاني: مفهوم عبارة (قصر) التي استعملها الأئمة في هذا النوع من الاختلاف يدل على النقص والحذف، وهذا أنما يكون في هذه الأنواع الثلاثة من الاختلاف.

وهذه الضوابط مستفادة من كلام الأئمة على الأحاديث في هذا الباب - كما تقدم -، ومن أجمع العبارات الموضحة لهذه الضوابط ما ذكره الحافظ ابن حبان في وصفه للإمام مالك بهذا الأمر.

قال ابن حبان: «وهذه كانت عادة لمالك بن أنس يرفع في الأحايين الأخبار ويوقفها مراراً ويرسلها مرة ويسندها أخرى على حسب نشاطه. فالحكم أبداً لمن رفع عنه وأسند بعد أن يكون ثقة حافظاً متقناً على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب»[1].

فقوله: (يرفع في الأحايين الأخبار ويوقفها مراراً ويرسلها مرة ويسندها أخرى) بيان لنوع الاختلاف وهو الضابط الثالث.

وقوله: (على حسب نشاطه) بيان لأحد أسباب قصر الإسناد.

وقوله: (فالحكم أبداً لمن رفع عنه وأسند) هذا الأثر والنتيجة، وسيأتي.

وقوله: (بعد أن يكون ثقة حافظاً متقناً) هذا بيان للضابط الثاني، ويدخل فيه الأول، وفيه بيان أن هذا الأمر منحصر في دائرة الثقات، والغالب أنهم من الحفاظ الكبار.

وسيأتي بيانها عملياً في فصل النماذج والتطبيقات.

---

(1) «صحيح ابن حبان» (7/ 311).

قرائن قصر الإسناد:

الضوابط المتقدمة بمنزلة الشرط عند الأصوليين: وهو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود[1].

فلا يلزم من توفر الضوابط المتقدمة تعين الحكم بقصر الإسناد مطلقاً كما سيأتي بيانه في أثر قصر الإسناد في الحديث المختلف فيه.

فهنالك قرائن وأمارات إذا وجدت مع الضوابط ارتفع الاحتمال وتعين المصير للحكم بقصر الإسناد، وهذه القرائن قد توجد جميعها وقد يتخلف بعضها، وهي:

1 - أن يكون الراوي معروفاً بقصر الإسناد.

إذا نص أحد أئمة الحديث على وصف أحد الرواة بقصر الإسناد، ثم وقع اختلاف عليه، وتوفرت الضوابط المتقدمة تقوى وترجح بذلك الحكم به.

2 - تصريح أحد الأئمة بأحد أسباب القصر المتقدمة.

كقول الدارقطني في اختلاف وقع على محمد بن سيرين: وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقف عن رفع الحديث **توقياً**

وقوله في مسعر بن كدام: «كان ربما قصر الإسناد **طلباً للتوقي**».

وقوله في عبد الله بن عون: والخلاف فيه من ابن عون **لأنه كان كثير الشك.**

---

(1) «روضة الناظر» لابن قدامة (ص/ 59، 60)

وستأتي هذه النقول وغيرها في فصل الرواة الموصوفين بقصر الإسناد.

3 - تصريح أحد الأئمة بتصحيح الوجهين.

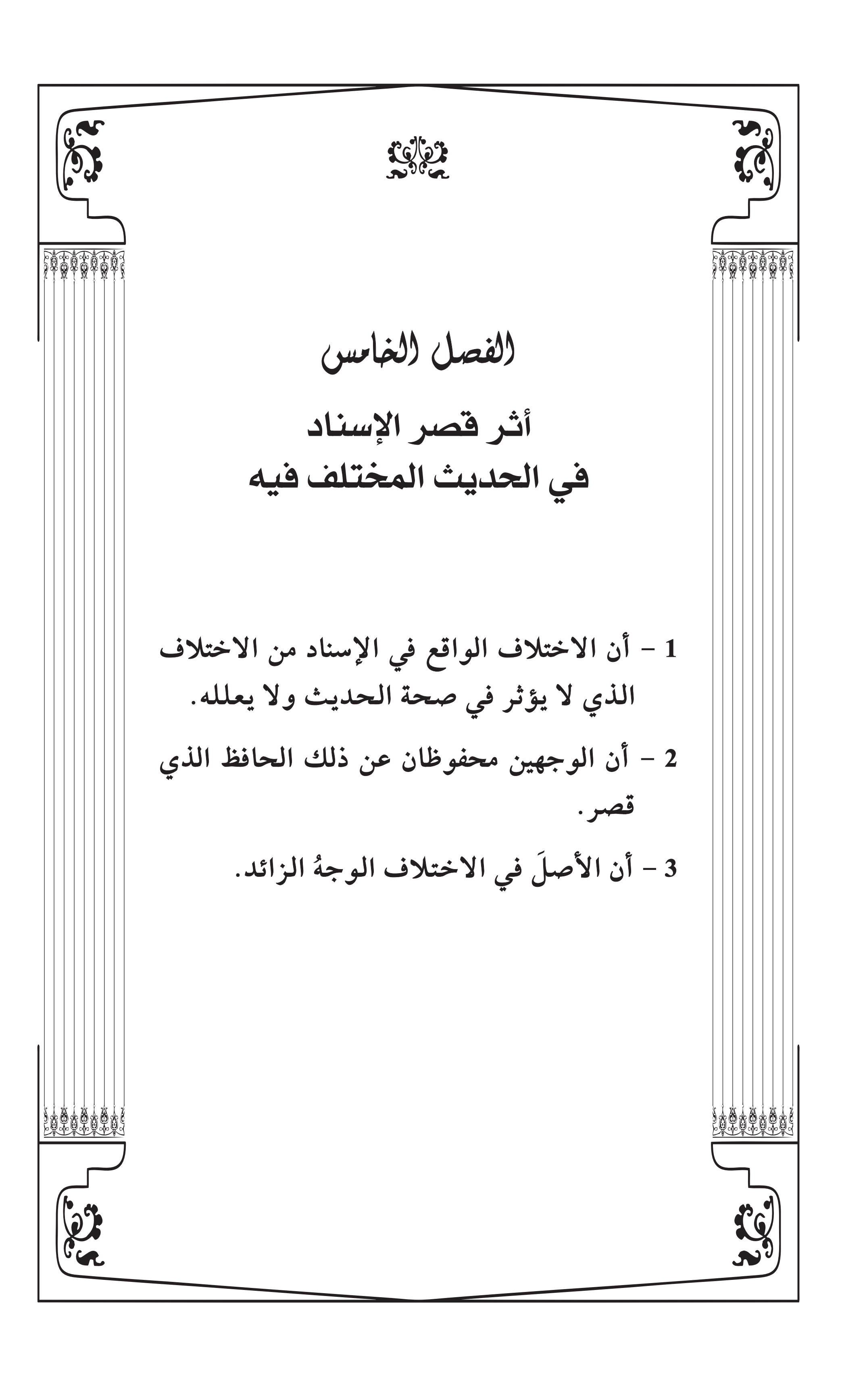
من لوازم قصر الإسناد أن يكون الوجهان محفوظين، لأنه لو تبين خطأ أحد الوجهين خرج من دائرة قصر الإسناد إلى دائرة الوهم.

ومن شواهده قول أبي حاتم الرازي في توجيه اختلاف وقع من حماد بن سلمة: جميعاً صحيحين حماد قصر به وجرير جوده.

وقول الدارقطني في «العلل»: **رفعه صحيح، ومن وقفه فقد أصاب** لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا يرفع مرة ويوقف مرة.

وتقدم هذا في (ص/ **9**، **10**)، وسيأتي مزيد أمثلة.





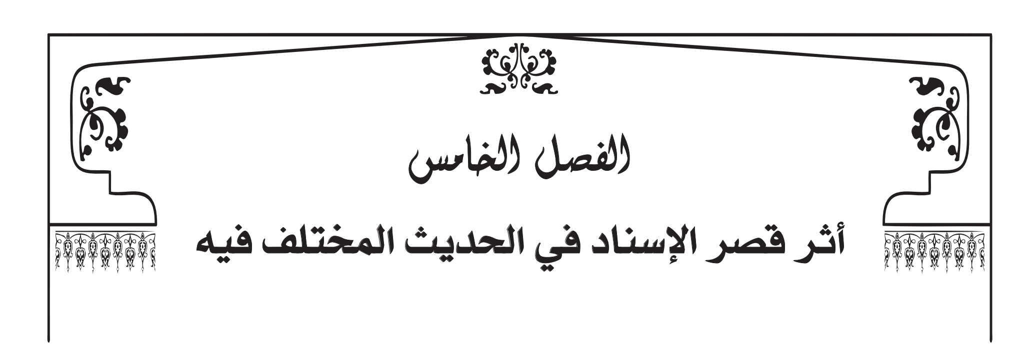
الفصل الخامس

أثر قصر الإسناد
في الحديث المختلف فيه

1 - أن الاختلاف الواقع في الإسناد من الاختلاف الذي لا يؤثر في صحة الحديث ولا يعلله.

2 - أن الوجهين محفوظان عن ذلك الحافظ الذي قصر.

3 - أن الأصلَ في الاختلاف الوجهُ الزائد.



الفصل الخامس

أثر قصر الإسناد في الحديث المختلف فيه

تعتبر مسألة الاختلاف على الراوي والأسباب الباعثة عليها، وما ينتج عنها من أنواع من المسائل المهمة في تعليل الأحاديث ونقدها.

وقد أولى علماء الحديث هذا الأمر عناية خاصة وأفردوا لبعض أنواع الاختلاف المهمة المؤثرة في الراوي والمروي مصنفات مستقلة، منها:

كتاب «بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل» للحافظ ابن حجر.

وكتاب «مزيد النفع لمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع» للحافظ ابن حجر أيضاً، وكذا أفردوا لها مباحث مستقلة ضمن كتب الاصطلاح[1].

وتقد أنه إذا وقع الاختلاف على الراوي فإن النظر فيه إجمالًا يكون من وجهين:

1 - الجمع بين أوجه الاختلاف والتوفيق بينه، ومسالك الجمع قليلة محصورة في:

أ - قصر الإسناد، وهو موضوع البحث.

---

(1) ينظر «فتح المغيث» للحافظ السخاوي (1/ 158).

ب - سعة الرواية.

والاختلاف الذي باعثه سعة الرواية غالباً ما يقع في الاختلاف غير المؤثر كالاختلاف في تسمية صحابي الحديث أو من دونه وهم ثقات.

وقد يقع في زيادة راو في الإسناد ونقصه[1].

2 - الترجيح بين أوجه الاختلاف، ومسالك الترجيح كثيرة.

ويصار إلى الترجيح إليه إذا دلت القرائن على وقوع الخطأ والوهم من الراوي.

ومن خلال ما تقدم يتبن أن الاختلاف في الحديث مراتب، وكذا الرواة الذين وقع منهم وعليهم الاختلاف هم درجات عند أهل الحديث:

* فمنهم من يقع عليه الاختلاف لسعة روايته.

* ومنهم من يقع منه الاختلاف قصداً توقياً وورعاً.

* ومنهم من يقع منه الاختلاف لسوء حفظه وتخليطه.

قال الحافظ ابن رجب: اختلاف الرجل الواحد إن كان متهماً فإنه ينسب إلى الكذب، وإن كان سيء الحفظ ينسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه وقوي حفظه كالزهري وشعبة ونحوهما»[2] اهـ.

وتقصير الراوي للإسناد له أثر ظاهر في النظر في أوجه الاختلاف

---

(1) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ **228**، **277**، **1634**)، وانظر «شرح العلل» لابن رجب (**2**/ **838**).

(2) «شرح العلل» (**2**/ **838**)، و(**1**/ **424**).

في الحديث، والحكم عليها، ويمكن تلخيص هذا الأثر فيما يأتي:

1 - أن الاختلاف الواقع في الإسناد من الاختلاف الذي لا يؤثر في صحة الحديث ولا يعلله.

وقد أطنب الحفاظ على إبراز هذا الأثر والتصريح به في كثير من الاختلافات التي باعثها قصر الإسناد تنويها وتنبيها من الغلط في تعليل الحديث بسبب هذا الاختلاف، ومن الشواهد أيضاً:

* **حديث** الإمام مالك في «الموطأ» عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرفوعاً في سجود السهو.

قال الخطابي: وقد ضعف حديث أبي سعيد قوم زعموا أن مالكاً أرسله عن عطاء بن يسار ولم يذكر فيه أبا سعيد الخدري

قال: وهذا مما لا يقدح في صحته ومعلوم عن مالك أنه يرسل الأحاديث وهي عنده مسندة وذلك معروف من عادته[1].

وقال ابن العطار في «غرر الفوائد» أثناء كلامه في توجيه اختلاف وقع على الزهري:

وهذا الاختلاف الذي وقع في إسناد هذا الحديث عن الزهري لا يؤثر في صحته.. فربما أرسله تارة على حسب نشاطه وكسله كما أشار إليه مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه، ومع ذلك فلا يكون ما ذكرناه اعتلالًا

---

(1) «معالم السنن» حديث (رقم/ 297). وتقدم كلام السبكي وفيه: ومثل هذا كثير في حديث مالك - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ -، فمتى اتفق اثنان فأكثر على رفع ما وقفه، أو إسناد ما أرسله لم يعلل [بصنيعه] مع جلالته علماً وديناً.

يقدح في صحة الحديث[1]. اهـ.

وقد تقدم بعض الأمثلة على ذلك، وسيأتي مزيد توضيح لهذا الأمر في فصل الرواة الموصوفين بقصر الإسناد، وفصل التطبيقات العملية.

2 - أن الوجهين محفوظان عن ذلك الحافظ الذي قصر.

حفاظ الحديث والأئمة النقاد لا يستروحون تصحيح الوجهين مطلقاً إذا كان الرواة ثقات، بل الأمر مبني عندهم على القرائن المحتفة بالحديث.

قال السراج البلقيني: «و لو فتحنا باب التأويلات لاندفع كثير من علل المحدثين»[2].

قال الحافظ ابن حجر: «فأين هذا ممن يستروح فيقول مثلًا يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين فحدث به كل مرة على إحداهما.

وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق إلا إن جاءت روايه عن الحارث بجمعهما ومدار الأمر عند أئمه هذا الفن على ما تقوى في الظن»[3].

ومن أهم القرائن التي تدل على صحة الوجهين في اختلاف الرواة الثقات أن يكون الراوي معروفاً بقصر الإسناد.

والمراد بصحة الوجهين هنا أن هذين الوجهين رواهما الحافظ عمداً وقصداً لا وهماً وخطأ، وقد أكثروا من التنويه على هذا الأمر عند

---

(1) «غرر الفوائد» (ص/ 20).
(2) «محاسن الاصطلاح» (ص/ 286)، و«فتح المغيث» للسخاوي (1/ 280).
(3) «النكت على ابن الصلاح» (1/ 327).

كلامهم على هذا النوع من الاختلاف، **وقد تقدم شواهد وأمثلة لذلك عند الكلام على قرائن الحكم به**

ويحسن التنبيه في هذا المقام إلى أن حكم الأئمة النقاد على الحديث المختلف فيه يقع في الجملة على مراتب ثلاث:

الأولى: الحكم على الاختلاف، ونقصد به الترجيح بين أوجه الاختلاف.

وهذه المرتبة هي مقصود الكلام هنا

الثانية: الحكم على الحديث من وجهه الراجح.

الثالث: الحكم على الحديث بجموع طرقه وشواهده.

والغالب في كتب العلل المرتبة الأولى، وتليها في الكثرة المرتبة الثانية، وأما المرتبة الثالثة فهي قليلة في كتب العلل.

ولذا يخطىء البعض فيحمل حكم الإمام في الترجيح بين الأوجه والطرق على الحكم الكلي على الحديث.

ويظهر أثر هذا الخطأ إذا كان أصل الحديث في «الصحيحين». فكم من حديث في «الصحيحين» يحكم عليه أبو حاتم أو أبو زرعة بالنكارة أو التعليل ومقصدهما أحد الأوجه الإسنادية التي روي بها الحديث لا أصله.

وقد نبه الحفاظ على مثل هذا، قال الحافظ ابن الصلاح:

«وهذا الاستدراك من الدارقطني مع أكثر استدراكاته على الشيخين

قدح في أسانيدهما غير مخرج لمتون الحديث من حيز الصحة»[1].

3 - أن الأصلَ في الاختلاف الوجهُ الزائد.

الأصل والصحيح في الاختلاف الواقع في هذا النوع هو الوجه الزائد: الرفع أو الوصل أو إثبات الراوي، والقصر أمر طارىء قصداً وعمداً، وهذا أمر متحقق وواقع في جميع الأحاديث في هذا الباب.

لأنه لو ترجح القاصر لخرج عن القصر اختياراً وقصداً الذي يقع من الثقة أو الحافظ إلى القصر خطأ ووهماً الذي يقع من الراوي المتكلم فيه.

وهذه النتيجة هي أهم أثر يستفاد في هذا النوع من الاختلاف.

وتقدم قول ابن حبان:

وهذه كانت عادة لمالك بن أنس يرفع في الأحايين الأخبار ويوقفها مراراً ويرسلها مرة ويسنده أخرى على حسب نشاطه **فالحكم أبداً لمن رفع عنه وأسند** بعد أن يكون ثقة حافظاً متقناً»[2].

وقول أبي عبد الله الحاكم: ومما يلزم طالب الحديث معرفته نوع آخر من الموقوفات **وهي مسندة في الأصل** يقصر به بعض الرواة فلا يسنده.... ولا تعد في الموقوفات[3].

وشواهد ذلك كثيرة تقدم بعضها، وسيأتي المزيد منها في الفصل

(1) «صيانة مسلم» (ص/ 178).

(2) «صحيح ابن حبان» (7/ 311).

(3) «معرفة علوم الحديث» (ص/ 20).

الآتي والذي بعده.

* ونستفيد من خلال ما تقدم أنه ليس كل اختلاف في الحديث يدل على وهنه وضعفه، فكم من حديث روي على أوجه مختلفة في الإسناد وهو مخرج في «الصحيحين».

قال الحافظ العلائي: «وأما من يقول: إن الاختلاف في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة، فهو قول ضعيف عند أئمة هذا الفن في مثل هذا الاختلاف.

ولو كان مسقطاً للاحتجاج بالحديث، لسقط الاحتجاج بما لا يحصى من الحديث مما في إسناده مثل هذا الاختلاف.

وقد جاء في «الصحيحين» منه شيء كثير، فإن من تتبع «الصحيحين» وجد فيهما العدد الكثير من مثل هذا، ولم يعدوا ذلك خلافاً ولا استدركه عليهما الدارقطني وغيره فيما استدرك على الكتابين من العلل في بعض أحاديثهما»[1].

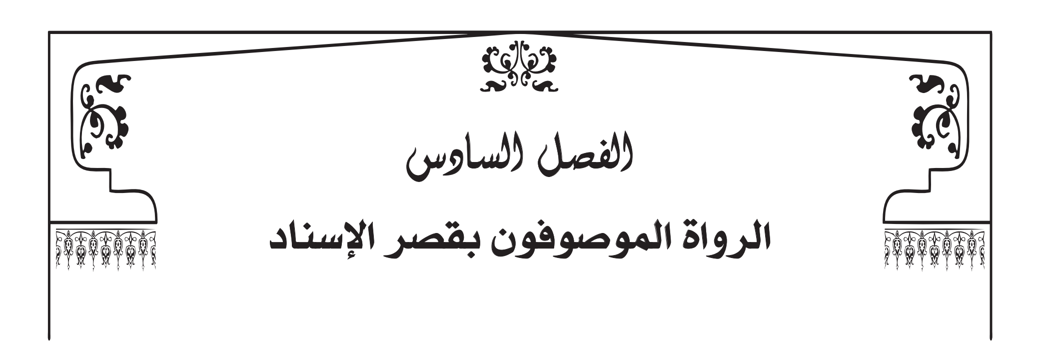


(1) «جزء في تصحيح حديث القلتين» للعلائي (ص/ 25).



الفصل السادس

الرواة الموصوفون بقصر الإسناد



الفصل السادس

الرواة الموصوفون بقصر الإسناد

الرواة الموصوفون بقصر الإسناد كلهم من الثقات، وغالبهم من الحفاظ الكبار، ولأجل ذلك يقع هذا الاختلاف منهم قصداً واختياراً - كما تقدم -.

وأما الضعفاء فيقع الاختلاف منهم لسوء حفظهم وعدم ضبطهم.

فالضعيف لا يزيده الاختلاف إلا ضعفاً، والثقة الحافظ المعروف بهذا الأمر لا يؤثر عليه ولا يعد في أخطائه كما تقدم تقريره.

وقد بلغ عدد من وقفت عليه ممن وصف بقصر الإسناد أربعة وعشرين راوياً[1].

وهم مراتب: منهم المكثر، ومنهم المقل، ومنهم من عرف عنه نوع واحد من أنواع الاختلاف المتقدمة، ومنهم من اجتمعت فيه الأنواع

(1) وقفت على نحو ثمانية وعشرين راوياً من الثقات الذين وقع منهم القصر:
- ترجح لي أن أربعة منهم وقع منهم قصر الإسناد على سبيل الخطأ والوهم.
- وأربعة الأمر فيهم محتمل، وهم: (شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى، ويحيى بن زكريا، ويونس بن يزيد الأيلي) وهم ثقات وبعضهم حفاظ - ستأتي تراجمهم -، وقد توفرت فيهم الضوابط المتقدمة، لكن لم أقف على قرائن قوية يتعين معها الحكم عليهم بقصر الإسناد، والقلب أميل إلى وصفهم بذلك مع بقاء التردد.

الثلاثة وأصبح ذلك عادة له كما سيأتي بيانه.

وفيما يأتي تراجمهم وبيان أحوالهم، ومنهجي في هذه التراجم على النحو الآتي:

* أترجم للراوي ترجمة مختصرة وافية بالمقصود.

* اعتني بذكر نصوص الأئمة في وصفه بقصر الإسناد لأنه المقصود الأهم في الترجمة.

* إذا كان الراوي معروفاً ومشهوراً به اكتفيت بنقل كلام الأئمة في ذلك دون ذكر أحاديثه، وإلا ذكرت جميع ما أجده له من أحاديث.

وهذا أوان الشروع في المقصود.

1 - إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي.

روى عن أبيه وأبي جحيفة وعبد الله بن أبي أوفى وعمرو بن حريث وأبي كاهل وهؤلاء صحابة وعن قيس بن أبي حازم وأكثر عنه. وعنه شعبة والسفيانان وخلق

قال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتاً، وقال ابن مهدي وابن معين والنسائي: ثقة. وقال ابن عمار الموصلي: حجة.

قال الحافظ الذهبي: الحافظ الإمام الكبير، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت من الرابعة مات سنة ست وأربعين ومئة، خرج له الجماعة[1].

---

(1) «تهذيب الكمال للمزي» (3/ 69)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (6/ 176)، و«الكاشف» للذهبي (1/ 245)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (1/ 254)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 107).

وصفه بقصر الإسناد: أبوزرعة الرازي.

* جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سمعت أبا زرعة وسئل عن حديث رواه شعيب عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر عن النبي ﷺ قال: أيها الناس لعلكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير ما وضعها الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾ [المائدة: **105**]، وإن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشكوا أن يعمهم الله بعقاب.

قال أبو زرعة: وقد وقفه ابن عيينة ووكيع ويحيى بن سعيد القطان عن إسماعيل ويونس بن أبي إسحاق.

ورواه يونس عن طارق، وبيان بن بشر عن قيس عن أبي بكر موقوف.

ورواه الحكم عن قيس عن أبي بكر موقوف.

قال أبو زرعة: وأحسب إسماعيل بن أبي خالد كان يرفعه مرة ويوقفه مرة[1]. اهـ.

أقول: جعل أبو زرعة الاختلاف في هذا الحديث من إسماعيل نفسه لشكه أو توقيه في رفع الحديث، وسيأتي في ترجمة قيس بن أبي حازم شيخ إسماعيل نسبة الإمام الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث لقيس.

2 - أيوب بن أبي تميمة أبو بكر السختياني.

---

(1) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ **1788**).

روى: عن عمرو بن سلمة وابن سيرين. وعنه: الحمادان والسفيانان وخلق.

قال شعبة: ما رأيت مثله كان سيد الفقهاء. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً، كثير العلم حجة عدلًا.

قال ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، أخرج له الجماعة[1].

* **وصفه بقصر الإسناد**: الإمام أحمد.

* سئل الإمام أحمد عن هشام بن حسان فقال:

أيوب وابن عون أحب إليّ، وحسَّن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، **وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه**[2]. اهـ.

أقول: وعبارة الإمام أحمد صريحة في أن أيوب وابن عون معروفان بقصر الحديث، وسيأتي مزيد بيان في ترجمة ابن عون.

3 - حماد بن سلمة بن دينار الإمام أبو سلمة أحد الأعلام.

روى عن سلمة بن كهيل وابن أبي مليكة. وعنه شعبة ومالك وخلق

قال أحمد بن حنبل: **حماد** بن سلمة عندنا من الثقات ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة. وقال ابن معين: أثبت الناس في ثابت **حماد** بن سلمة.

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (**3/ 457**)، و«الكاشف» للذهبي (**1/ 260**)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (**1/ 384**)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ **117**).

(2) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد رواية المروذي وغيره (ص/ **71**).

قال الذهبي: ثقة له أوهام، وقال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، خرج له مسلم والأربعة[1].

* **وصفه بقصر الإسناد:** أبوحاتم الرازي.

* جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن النبي ﷺ قال: لا يغرنكم أذان بلال ولكن يؤذن ابن أم مكتوم.

فقال أبي: حدثنا الحميدي قال حدثنا فضيل بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ. جميعاً صحيحين **قصر حماد**، وجوده غيره.

* وفي «علل ابن أبي حاتم» قال: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن حذيفة في صلاة الكسوف. قلت: وقد رواه سعيد وعمران قالا: عن قتادة عن أبي حسان عن مخارق بن أحمد عن حذيفة قلت لأبي: أيهما الصحيح.

قال: جميعاً صحيحين **حماد قصر به** لم يضبط، وسعيد وعمران ضبطا. اهـ

* وفي «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن واصل مولى أبي عيينة عن بشار بن أبي سيف عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي ﷺ قال: الصوم جنة ما لم يخرقها.

---

(1) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 312، 688، 308)، و«تهذيب الكمال» (7/ 253)، و«سير أعلام النبلاء» (7/ 444)، و«ميزان الاعتدال» (1/ 590)، و«تهذيب التهذيب» (3/ 11)، و«تقريب التهذيب» (ص/ 178).

قال أبي: حدثنا إبراهيم بن أبي سويد عن جرير بن حازم عن واصل عن بشار بن أبي سيف عن الوليد بن عبد الرحمن عن غضيف عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي ﷺ قال: الصوم جنه ما لم يخرقها.

قلت لأبي: أيهما الصحيح. قال: جميعاً صحيحين **حماد قصر به** وجرير جوده[1]. اهـ.

* **أقول**: تقدم أن من قرائن قصر الإسناد تصحيح أحد الأئمة للوجهين جميعاً.

4 - حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري.

روى عن أبي عمران الجوني وثابت. وعنه مسدد وعلي بن المديني وخلق.

قال ابن مهدي: ما رأيت أحداً لم يكتب أحفظ منه وما رأيت بالبصرة أفقه منه ولم أر أعلم بالسنة منه.

قال الذهبي: العلامة المحدث الثبت، وقال: لا أعلم بين العلماء نزاعاً في أن حماد بن زيد من أئمة السلف ومن أتقن الحفاظ وأعدلهم وأعدمهم غلطاً على سعة ما روى.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه قيل إنه كان ضريراً ولعله طرأ عليه لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة تسع وسبعين ومئة وله إحدى وثمانون سنة وخرج له الجماعة[2].

---

(1) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 312، 688، 308).

(2) «تهذيب الكمال» للمزي (7/ 239)، و«الكاشف» للذهبي (1/ 349)، و«سير

* **وصفه بقصر الإسناد: أبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبة.**

* جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس أن رجلًا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه... الحديث.

فقلت له: فإن ابن عيينة ومحمد بن مسلم الطائفي يقولان: عن عوسجة عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

فقلت له: اللذان يقولان: ابن عباس محفوظ، فقال: نعم، **قصر حماد بن زيد.** قلت لأبي: يصح هذا الحديث. قال: عوسجة ليس بالمشهور.

* وفي «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد وابن علية عن أيوب عن عمرو بن سعيد عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ أرحم بالصغير....

قال أبي: رواه حماد بن زيد عن أيوب عن أنس عن النبي ﷺ.

قال أبي: الصحيح عن عمرو بن سعيد، **وحماد بن زيد قصر برجل.**

* وقال يعقوب بن شيبة: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة وكلٌ ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه **يقصر في الأسانيد** ويوقف المرفوع وكثير الشك بتوقيه وكان جليلًا لم يكن له كتاب يرجع إليه فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث وأحيانا يهاب الحديث ولا يرفعه وكان يعد من

أعلام النبلاء» للذهبي (7/ 456) و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (3/ 10)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 178).

المتثبتين في أيوب خاصة[1].

5 - **حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري.**

روى عن أنس والحسن. وعنه شعبة ويحيى القطان وعدة.

وثقه أبوحاتم وابن معين والعجلي وابن خراش وغيرهم.

قال الذهبي: الإمام الحافظ وقال ابن حجر: ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، مات سنة اثنتين ويقال ثلاث وأربعين ومئة وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون، خرج له الجماعة[2].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبوحاتم وأبو زرعة الرازيان.**

* جاء في «علل الحديث» لابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن جعفر ابن أبي كثير عن حميد عن أنس عن النبي ﷺ قال: غزوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها، ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة اطلعت على الأرض لأضاءت ما بينهما الحديث.

قال أبي: حدثنا الأنصاري عن حميد عن أنس موقوف.

---

(1) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 1643، 2267، 2293)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (3/ 10)، وظاهر عبارة يعقوب بن شيبة أن حماد بن سلمة لا يقصر الأسانيد.
والجواب عنه أن يقال: لعل حماد بن زيد أشهر بهذا الأمر من حماد بن سلمة ولذا خصه به، أو يقال: يعقوب بن شيبة لم يذكره به لأنه لم يقف، بينما ذكره به أبو حاتم الرازي كما تقدم في ترجمة حماد بن سلمة.

(2) «تهذيب الكمال» للمزي (7/ 355)، و«الكاشف» للذهبي (1/ 352)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (6/ 163)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (3/ 43)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 181).

قال أبي: **حديث حميد فيه مثل ذا كثير: واحد عنه يسند، وآخر يوقف.**

* وجاء في «علل الحديث» قال: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يزيد بن زريع وخالد الواسطي وزهير بن معاوية ويحيى بن أيوب وأبو بكر بن عياش فقالوا كلهم:

عن حميد عن أنس قال: عاد النبي ﷺ رجلًا قد جهد حتى صار مثل الفرخ من شدة المرض فقال: هل كنت تدعو الله بشيء. قال: نعم كنت أقول: اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا.... الحديث.

فقالا: الصحيح عن حميد عن ثابت عن أنس.

قلت: من روى هكذا، فقالا: خالد بن الحارث والأنصاري وغيرهما.

قلت: **فهؤلاء أخطأوا. قالا: لا، ولكن قصروا، وكان حميد كثيراً مايرسل**[1].

6 - روح بن القاسم التميمي العنبري أبو غياث البصري.

روى عن عمرو بن دينار وقتادة. وعنه يزيد بن زريع وابن علية.

قال أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة.

وقال الذهبي: ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة حافظ مات سنة إحدى

(1) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ **931**، **2071**).

وأربعين ومئة، وخرج له الجماعة سوى الترمذي[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبو عبد الله الحاكم.**

قال الحاكم: ومما يلزم طالب الحديث معرفته نوع آخر من الموقوفات وهي مسندة في الأصل يقصر به بعض الرواة فلا يسنده.

مثال ذلك: ما حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي ثنا أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح بن القاسم ثنا منصور عن ربعي بن حراش عن أبي مسعود قال: إنما حفظ الناس من آخر النبوة إذا لم تستح فاصنع ما شئت.

قال الحاكم: هذا حديث أسنده الثوري وشعبة وغيرهما عن منصور، **وقد قصر به روح بن القاسم فوقفه**، ومثال هذا في الحديث كثير ولا يعلم سندها إلا الفرسان من نقاد الحديث ولا تعد في الموقوفات[2].

7 - سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي.

روى عن: أبيه وأبي إسحاق الشيباني وأبي إسحاق السبيعي وخلق كثير.

روى عنه: خلق لا يحصون منهم الأوزاعي ومالك وابن المبارك.

قال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم وابن معين وغير واحد من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وقال الخطيب: كان إماماً من أئمة

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (9/ 252)، و«الكاشف» للذهبي (1/ 399)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (6/ 404) و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (3/ 257)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 211).

(2) «معرفة علوم الحديث» (ص/ 20).

المسلمين وعلماً من أعلام الدين مجمعاً على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد، مات سنة إحدى وستين ومئة وله أربع وستون، أخرج له الجماعة[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبوحاتم الرازي.**

* جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه الثوري وشعبة:

فقال الثوري: عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر لم يقض عنه صوم الدهر.

ورواه شعبة عن حبيب عن عمارة عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هرير عن النبي ﷺ الحديث.

قلت: أيهما أصح. قال: **جميعاً صحيحين أحدهما قصر والآخر جود**[2]. اهـ.

أقول: والذي قصر هو الثوري لأنه أسقط من الإسناد عمارة، وتقدم أن من قرائن قصر الإسناد تصحيح أحد الأئمة الوجهين.

8 - سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي.

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (11/ 154)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (7/ 229)، و«تذكرة الحفاظ» للذهي (1/ 203)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (4/ 99)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 244).

(2) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 674).

روى عن: أبي إسحاق السبيعي وأيوب والأعمش. وعنه: الحميدي وأحمد وخلق.

قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، وقال أبو حاتم الرازي: ابن عيينة ثقة إمام وأثبت أصحاب الزهري: مالك وابن عيينة.

قال الذهبي: ثقة ثبت حافظ إمام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: تلميذه الحميدي، والخطيب البغدادي.**

قال الإمام الحميد: ثنا سفيان ثنا محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير قال: قال الزبير: لما نزلت: { ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ } [التكاثر: 8]. قلت: يا رسول الله وأي نعيم نسأل عنه، وإنما هما الأسودان: التمر والماء. قال: أما إن ذلك سيكون.

قال الحميدي: فكان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبد الله بن الزبير ثم يقول فقال الزبير[2] اهـ.

والحديث ذكره الدارقطني في «العلل» ونسب قصر الإسناد تجوزاً إلى زياد بن أيوب تلميذ سفيان.

قال الدارقطني: حدث به سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو عن يحيى عن عبد الله بن الزبير عن الزبير. ورواه زياد بن أيوب عن ابن عيينة

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (11/ 177)، و«الكاشف» للذهبي (1/ 449)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (4/ 104)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 245).

(2) «مسند الحميدي» (رقم/ 61).

فلم يذكر فيه ابن الزبير قصر به وأرسله، والقول قول من وصله[1]. اهـ.

وزياد بن أيوب حافظ حجة كان يلقب بشعبة الصغير لإتقانه وحفظه[2].

وظاهر عبارة الدارقطني أن قصر الإسناد هنا وقع من زياد بن أيوب، لكن عبارة الحميدي تلميذ سفيان رفعت هذا الإشكال، وبينت أن سفيان كان يشك أحياناً في ذكر عبد الله بن الزبير فيسقطه، وهكذا تحمله زياد بن أيوب الحافظ.

* **قال الخطيب البغدادي**: كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه فيرويه تارة مسنداً مرفوعاً، **ويقفه مرة أخرى قصداً واعتماداً**[3].

9 - شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث.

روى عن: حرب بن شداد ومنصور وخلق. وعنه: ابن مهدي والطيالسي وأمم.

قال الثوري: هو أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلًا وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين.

قال ابن حجر: ثقة حافظ متقن، مات سنة ستين ومئة، خرج له

---

(1) «علل الدارقطني» (رقم/ 527).

(2) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (2/ 508).

(3) «الكفاية» (ص/ 417).

الجماعة[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان.**

* جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سمعت أبا زرعة وحدثنا عن الربيع بن يحيى عن شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة قال: إذا أفلس الرجل فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به.

وحدثنا أبو زرعة عن الحميدي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن هشام بن يحيى المخزومي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. فسمعت أبا زرعة يقول: **قصر به شعبة**.

قال أبو محمد: وحدثنا بحديث الحميدي على أثر حديث شعبة فحدثنا به من حفظه.

* وجاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن زريع عن حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن بشير بن كعب عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال: سيد الازستغفار أن تقول: اللهم أنت ربي وأنا عبدك لا إله إلا أنت، أنا على عهدك ووعدك... الحديث.

قال أبي: روى هذا الحديث شعبة عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن بشير بن كعب عن النبي ﷺ، ولم يقل: شداد.

قال أبي: الصحيح عن شداد عن النبي ﷺ، **نقص شعبة رجلًا**.

وسمعت أبا زرعة وذكر هذا الحديث فقال: روى عبد الوارث عن حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن بشير بن كعب عن شداد بن

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (12/ 479)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (4/ 297)، و«التقريب» لابن حجر (ص/ 266).

أوس عن النبي ﷺ، ورواه شعبة عن حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن بشير بن كعب عن النبي ﷺ. والحديث حديث عبد الوارث **وقصر شعبة**[1].

10 - عاصم بن أبي النجود بهدلة الأسدي مولاهم المقرىء.

روى عن: شهر بن حوشب وزر وغيرهما. وعنه: شعبة والحمادان والسفيانان.

قال ابن سعد: كان ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وقال أحمد: كان رجلًا صالحاً قارئاً للقرآن وأهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها وكان خيراً ثقة. وقال ابن معين: لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: صالح، قال وسألت أبا زرعة عنه فقال: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: في حفظه شيء.

قال ابن حجر: صدوق له أوهام.

والأقرب أنه ثقة له أوهام، حجة في القراءة. فقد وثقه مطلقاً أحمد وأبو زرعة وهما من أئمة الجرح المعتدلين، ومن نزل به عن رتبة الثقة فقد عرفه عنه التشدد كأبي حاتم وابن معين والنسائي، وليس من لازم الثقة أن لا يخطىء، إنما الشأن في مقدار الخطأ.

قال الذهبي: «فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم فهذا شعبة وهو في **الذروة** له أوهام، وكذلك معمر والأوزاعي ومالك

---

(1) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ **1179، 2077**)، و«الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص/ **417**).

رحمة الله عليهم»[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبو حاتم الرازي.**

* جاء في «علل ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه عبيدالله بن موسى وغيره عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ: لا يتناجى اثنان دون الثالث.

ورواه جرير بن حازم عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً.

أيهما أصح. قال: جميعاً صحيحين، ولكنَّ عاصماً قصر به[2]. اهـ.

أقول: هذا من صور قصر الإسناد، ومن قرائن ذلك: تصحيح أبي حاتم للوجهين، مع بيان قصر عاصم له.

11 - عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو واسمه يحمد الشامي أبو عمرو الأوزاعي الإمام.

---

(1) «تهذيب الكمال» (13/ 474)، و«الكاشف» (1/ 518)، و«المغني في الضعفاء» (1/ 322)، و«تهذيب التهذيب» (5/ 35)، و«التقريب» (ص/ 285).
وقال الذهبي في «السير» (13/ 260، 81): إذا وثق أبو حاتم رجلًا فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلًا صحيح الحديث، وإذا لين رجلًا أو قال فيه لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم فإنه **متعنت** في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك.
وقال أيضاً: يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع والمخبرة بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه **جراح**.

(2) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 2315).

روى عن: عطاء بن أبي رباح ونافع مولى ابن عمر والزهري وغيرهم.

روى عنه: مالك وشعبة والثوري وابن المبارك وغيرهم.

قال ابن مهدي: الأئمة في الحديث أربعة الأوزاعي ومالك والثوري وحماد بن زيد. وقال ابن عيينة: كان إمام أهل زمانه. وقال أبو حاتم: إمام متبع لما سمع[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبوحاتم الرازي.**

***** جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه شيبان وموسى بن خلف العمى وحرب بن شداد عن يحيى عن أبي سعيد مولى المهري عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ: أنه بعث رجلين من بني لحيان في بعث. وقال: الأجر بينكما.

ورواه الهقل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أنَّ النبي ﷺ.

قلت لأبي: أيهما أصح. قال: **جميعاً صحيحين هذا قصر، وأولئك جودوا.**

قلت: فهو محفوظ، قال: نعم[2]. اهـ.

12 - عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري.

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (17/ 307)، و«سير أعلام النبلاء» للذهي (7/ 107)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/ 178)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (6/ 216)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 347).

(2) «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي (رقم/ 980).

روى عن: أبي وائل ومجاهد وعدة. وعنه: شعبة ويحيى القطان وخلق.

قال هشام بن حسان: لم تر عيناي مثله، وقال قرة: كنا نعجب من ورع ابن سيرين فأنسana ابن عون، وقال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أفضل من ابن عون، وقال شعبة: شك ابن عون أحب إلي من يقين غيره. قال الذهبي: الإمام القدوة الحافظ، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل، وخرج له الجماعة[1].

وصفه بقصر الإسناد: الإمام أحمد والدارقطني[2].

❋ سئل الإمام أحمد عن هشام بن حسان فقال:

أيوب وابن عون أحب إلي وحسن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه. اهـ.

❋ وقال الدارقطني: كان ابن عون ربما وقف المرفوع.

❋ وقال الدارقطني أيضاً: والخلاف فيه من ابن عون لأنه كان كثير الشك.

13 - قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي.

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (15/ 394)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (6/ 364)، و«الكاشف» للذهبي (1/ 582)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (5/ 305)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 317).

(2) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية المروذي وغيره (ص/ 71)، و«علل الدارقطني» (10/ 14) (15/ 72).

سمع أبا بكر وعمر. وعنه: بيان بن بشر وإسماعيل بن أبي خالد وخلق.

وثقه ابن معين وغيره. وقال الذهبي: تابعي كبير فاتته الصحبة بليال وثقوه.

وقال: حديثه محتج به في كل دواوين الإسلام. وقال ابن حجر: ثقة من الثانية مخضرم، ويقال له رؤية وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة، مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المئة وتغير، خرج له الجماعة[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: الدارقطني**

* جاء في «علل الدارقطني» في مسند أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -.

وسئل عن حديث قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ: إذا رأى الناس المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه.

فقال: هو حديث رواه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس، فرواه عنه جماعة من الثقات فاختلفوا عليه فيه فمنهم من أسنده إلى النبي ﷺ ومنهم من أوقفه على أبي بكر.

فممن أسنده إلى النبي ﷺ: عبد الله بن نمير وأبو أسامة ويحيى بن سعيد الأموي وزهير ابن معاوية وهشيم بن بشير وعبيد الله بن عمرو ويحيى بن عبد الملك بن أبي غنية ومروان بن معاوية الفزاري ومرجي بن

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (24/ 10)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (1/ 61)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 138)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (5/ 305)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 456).

رجاء ويزيد بن هارون وعبد الرحيم بن سليمان والوليد بن القاسم وعلي بن عاصم وجرير بن عبد الحميد وشعبة بن الحجاج ومالك بن مغول ويونس بن أبي إسحاق وعبد العزيز بن مسلم القسملي وهياج بن بسطام ومعلى بن هلال وأبو حمزة السكري ووكيع بن الجراح فاتفقوا على رفعه إلى النبي ﷺ.

وخالفهم يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة وإسماعيل بن مجالد وعبيد الله بن موسى فرووه عن إسماعيل موقوفاً على أبي بكر.

ورواه بيان بن بشر وطارق بن عبد الرحمن وذر بن عبد الله الهمداني والحكم بن عتيبة وعبد الملك بن عمير وعبد الملك بن ميسرة فرووه عن قيس عن أبي بكر موقوفاً.

وجميع رواة هذا الحديث ثقات، ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسنده ويجبن عنه فيقفه على أبي بكر[1].

* أقول: تقدم هذا الحديث في ترجمة إسماعيل بن أبي خالد تلميذ قيس، وفيه نَسب أبو زرعة الرازي قصر الإسناد لإسماعيل.

بينما نسبه الدارقطني هنا لقيس بن أبي حازم.

فوقوع قصر الإسناد في هذا الحديث محل اتفاق بين الإمامين، لكن اختلافا في القاصر.

14 - مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله المدني.

(1) «علل الدارقطني» (رقم/ 47)

الفقيه الإمام إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين.

قال ابن عيينة: كنا نتبع آثار مالك وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركناه.

قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر[1].

* **وصفه بقصر الإسناد:** كثر من مالك هذا العمل حتى أصبح عادة له واشتهر به، وقد وصفه بذلك الإمام أحمد والدارقطني وابن حبان والخليلي وغيرهم.

* قال الأثرم سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبي سعيد في السهو أتذهب إليه قال: نعم أذهب إليه. قلت: إنهم يختلفون في إسناده. قال: إنما قصر به مالك وقد أسنده عدة. قال الإمام أحمد: ومالك يرسل أشياء كثيرة، يسندها غيره[2].

* وقال الإمام الدارقطني: «من عادة مالك إرسال الحديث وإسقاط رجل»، وقال أيضاً: «ومن عادة مالك أن يرسل الحديث»[3].

وقال ابن حبان: وهذه كانت عادة لمالك بن أنس يرفع في الأحايين الأخبار ويوقفها مراراً ويرسلها مرة ويسنده أخرى على حسب نشاطه[4].

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (27/ 91)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 234)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/ 207)، و«شرح علل الترمذي» لابن حجر (2/ 680)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (6/ 28)، و«التقريب» لا بن حجر (ص/ 516)، و«الشذا الفياح» للأبناسي (1/ 211).

(2) «التمهيد» لابن عبد البر (5/ 25) و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (2/ 680).

(3) «علل الدارقطني» (6/ 63) (14/ 425)، و«الأحاديث التي خولف فيها مالك» للدارقطني (رقم/ 66).

(4) «صحيح ابن حبان» (7/ 311).

وقال الخليلي: وكان مالك يرسل الأحاديث لا يبين إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد[1].

وقال ابن عساكر: وإنما الأمر فيه من مالك، فإنه كذلك رواه أخيراً، ولعله عارضه شك في ذكر مجاهد فتركه وكذلك كانت عادة مالك[2].

وقال تاج الدين السبكي: ومثل هذا كثير في حديث مالك - رضي الله عنه -، فمتى اتفق اثنان فأكثر على رفع ما وقفه، أو إسناد ما أرسله لم يعلل [بصنيعه] مع جلالته علماً وديناً. وذكروا أن من عادة مالك - لشدة ورعه واحتياطه في الرواية - التقصير في كثير من الحديث بالإرسال، أو الوقف، أو الانقطاع، ليستتر من الشك يعرض له. قالوا: وهذا معنى قول الشافعي - رضي الله عنه -: الناس إذا شكوا في الحديث ارتفعوا، ومالك إذا شك فيه انخفض، يعني: أنه إذا حصل عنده أدنى شك في الرفع، أو الإسناد، أو الوصل - وقف، وأرسل وقطع؛ أخذاً بالتحري والاحتياط، وإن كان يظن خلافه، بخلاف غيره من الرواة[3].

15 - محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري.

روى عن: أبي هريرة، وعمران بن حصين رضي الله عنهما، وجماعة.

وعنه: ابن عون، وهشام بن حسان وخلق.

متفق على جلالته وإمامته، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم ورعاً وكان به صمم.

---

(1) «الإرشاد» للخليلي (1/ 165).
(2) «تاريخ دمشق» (36/ 452).
(3) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (2/ 439).

قال الذهبي: ثقة حجة كبير العلم ورع بعيد الصيت له سبعة أوراد بالليل.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد كبير القدر، مات سنة عشر ومئة أخرج له الجماعة[1].

*** وصفه بقصر الإسناد:** اشتهر محمد بن سيرين بهذا العمل حتى أصبح عادة له، وقد أكثر الدارقطني في «علله»[2] من وصفه بذلك، ومن ذلك:

قال الدارقطني: عادة ابن سيرين التوقف.

وقال: وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين من توقيه وتورعه تارة يصرح بالرفع وتارة يومىء وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال.

وقال: ابن سيرين كان شديد العوا في رفع الحديث.

وقال: وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقياً.

وقال: ورفعه خالد الحذاء وعمران بن خالد عن ابن سيرين، فرفعه صحيح ومن وقفه فقد أصاب لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا يرفع مرة ويوقف أخرى.

16 - محمد بن سليم أبو هلال الراسبي.

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (25/ 344)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 178)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (9/ 190)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 483).

(2) «العلل» (9/ 10) (10/ 25، 27، 29، 30).

قال أبو داود: ثقة ولم يكن له كتاب وهو فوق عمران القطان.

وقال ابن معين: صدوق، وقال مرة: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: محله الصدق لم يكن بذاك المتين. وقال أبو زرعة: لين.

وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في الضعفاء وسمعت أبي يقول: يحول منه. وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال أحمد بن حنبل: قد احتمل حديثه إلا أنه يخالف في حديث قتادة وهو مضطرب الحديث عن قتادة. وقال ابن معين: فيه ضعف صويلح.

وقال الساجي: روى عنه حديث منكر، وقال البزار: احتمل الناس حديثه وهو غير حافظ. وقال ابن حجر: وهو صدوق فيه لين.

والأقرب التفصيل في حاله فيقال: ثقة، وفي روايته عن قتادة ضعف فيحترز منها، لأن الكلام فيه لأجل روايته عن قتادة كما يظهر من ترجمته[1].

فقد وثقه أبو داود، وتوسط فيه ابن معين وأبو حاتم وهما معروفان بالتشدد، ولعل سبب توسطهما مع غيرهما الكلام في روايته عن قتادة.

*** وصفه بقصر الإسناد: الدارقطني.**

---

(1) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (7/ 273)، و«التعديل والتجريح» للباجي (2/ 682) و«تهذيب الكمال» للمزي (25/ 292)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 176)، و«ذكر من تكلم فيه وهو موثق» للذهبي (رقم/ 300)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (9/ 173)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 481).

قال الدارقطني: وكان أبو هلال كثيراً ما يتوقى رفع الحديث[1].

17 - محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري.

روى عن: ابن عمر وأنس وابن المسيب وخلق كثير.

وعنه: معمر ومالك وابن عيينة وأمم.

أحد الأئمة الأعلام الفقيه الحافظ متفق على جلالته وحفظه وإتقانه.

روى معمر أن عمر بن عبد العزيز قال لجلسائه: لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه، قال معمر: وإن الحسن وضرباءه لأحياء يومئذ.

وقال الليث: ما رأيت عالماً أجمع من ابن شهاب ولا أكثر علماً[2].

*** وصفه بقصر الإسناد: ابن عبد البر والعلائي.**

* قال الحافظ ابن عبد البر: كان ابن شهاب - رحمه الله - أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن...

وربما لحقه الكسل فلم يسنده، وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كبيراً في أحاديثه[3].

---

(1) «علل الدارقطني» (رقم/ 1442)

(2) «تهذيب الكمال» للمزي (26/ 419)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (5/ 326)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 217)، و«النكت على ابن الصلاح» (2/ 783)، و«تهذيب التهذيب» (9/ 395)، و«تقريب التهذيب» كلها لابن حجر (ص/ 506).

(3) «التمهيد» (7/ 45).

* وقال العلائي في توجيه اختلاف وقع على الزهري بإسقاطه بعض شيوخه:

فتبين صحة كل الأقوال فإن الزهري كان ينشط تارة فيذكر جميع شيوخه، وتارة يقتصر على بعضهم[1].

18 - مسعر بن كدام أبو سلمة الهلالي الكوفي أحد الأعلام.

روى عن: عطاء وسعيد بن أبي بردة والأعمش. وعنه: القطان وشعبة والثوري.

قال يحيى القطان: ما رأيت مثله. وقال الثوري: كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا عنه مسعراً. وقال شعبة: كنا نسميه المصحف من إتقانه. وقال وكيع: شك مسعر كيقين غيره. وقال سفيان بن عيينة: قالوا للأعمش إن مسعراً يشك في حديثه قال: شكه كيقين غيره، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مسعر إذا خالفه الثوري فقال: الحكم لمسعر فإنه المصحف.

قال الحافظ الذهبي: أحد الأعلام وكان من العباد القانتين، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فاضل، خرج له الجماعة[2].

* **وصفه بقصر الإسناد:** غير واحد من الحفاظ.

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (2/ 783)، وهذا النص عن العلائي يحتمل قصر الإسناد، ويحتمل أمراً آخر معروف عن الزهري وهو أنه يتحمل الحديث عن جماعة من شيوخه ثم يرويه عن أحدهم.

(2) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (8/ 368)، و«تهذيب الكمال» للمزي (27/ 461)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (7/ 163)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 256)، و«تهذيب التهذيب» لا بن حجر (10/ 102)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 528).

* قال أبو نعيم الفضل بن دكين: كان مسعر شكاكاً في حديثه، وليس يخطىء في شيء من حديثه إلا في حديث واحد[1].

* وقال الأعمش: شيطان مسعر يستضعفه فيشككه في الحديث[2].

* وقال الدارقطني: كان ربما **قصر الإسناد** طلباً للتوقي، وربما أسنده[3].

19 - هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي.

وروى عن: أبيه وعمه عبد الله بن الزبير. وعنه: معمر وابن جريج وخلق.

قال ابن سعد والعجلي: كان ثقة. زاد ابن سعد: ثبتاً كثير الحديث حجة. وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت[4].

قال ابن حجر: ثقة فقيه ربما دلس، خرج له الجماعة.

* **وصفه بقصر الإسناد**: الإمام أحمد ويعقوب بن شيبة.

* نقل الحافظ ابن رجب عن الأثرم قلت لأحمد: هذا الاختلاف عن هشام، منهم من يرسل، ومنهم من يسند عنه، من قبله كان؟

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (27/ 461)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (7/ 163).

(2) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (8/ 368)، و«تهذيب الكمال» للمزي (27/ 461)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (7/ 163).

(3) «علل الدارقطني» (رقم/ 2291)

(4) «تهذيب الكمال» للمزي (30/ 232)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (11/ 44)، و«التقريب» لابن حجر (ص/ 563).

فقال: نعم. قال أبو عبد الله: ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة، أسندوا عنه أشياء، قال: **وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني أن هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مرة أخرى.**

قلت لأبي عبد الله: كان هشام تغير؟ قال: ما بلغني عنه تغير[1].

* ونقل ابن رجب عن يعقوب بن شيبة قوله: هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده كأنه على ما يذكر من حفظه يقول: عن أبيه عن النبي ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي.

إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله، وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها، والله أعلم[2].

20 - همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي أبو عبد الله أو أبو بكر البصري.

روى عن: قتادة ونافع وغيرهما. وعنه: الثوري ووكيع وابن مهدي.

قال يزيد بن هارون: كان همام قوياً في الحديث. وقال صالح بن أحمد عن أبيه: همام ثبت في كل المشايخ. وقال الأثرم عن أحمد: كان عبد الرحمن يرضاه.

وقال ابن معين: ثقة صالح وهو أحب إلي في قتادة من حماد بن سلمة.

---

(1) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (2/ 679).

(2) «شرح علل الترمذي» (2/ 679).

وقال أبو حاتم: ثقة في حفظه شيء وكان القطان لا يرضى حفظه.

وقال الذهبي: ثقة مشهور. وقال ابن رجب: أحد الثقات المشهورين. وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم. أخرج له الجماعة[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبو حاتم الرازي**

* قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث أن النبي ﷺ اشترى حلة يمانية ببضع وعشرين ديناراً.

ورواه همام عن قتادة عن علي بن زيد أن النبي ﷺ.

قال أبي: قصر همام، وزاد حماد وهي زيادة صحيحة[2]. اهـ.

21 - وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي.

---

(1) تهذيب الكمال» (30/ 302)، و«ميزان الاعتدال» (7/ 92)، و«الكاشف» (1/ 290)، و«شرح العلل» (2/ 697، 758) و«تهذيب التهذيب» (11/ 60)، و«تقريب التهذيب» (ص/ 574).

(2) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 1442). الحديث خرجه أبوداود في «السنن» (رقم/ 4037) من طريق حماد بن سلمة.
والذي يظهر أن هذا من قصر الإسناد، لأن هماماً جاء عنه الوجهان:
الوجه الذي ذكره ابن أبي حاتم. أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (رقم/ 1308) عن همام عن قتادة عن علي بن زيد عن النبي ﷺ.
والوجه الثاني كرواية حماد بن سلمة. خرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (رقم/ 272) من طريق هدبة بن خالد عن همام. وهُدبة بن خالد ثقة قال ابن عدي: لا أعلم له حديثاً منكراً، كما في «تهذيب التهذيب» لابن حجر (11/ 24)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 638).
وهذا من قرائن القصر أن يأتي الوجهان عن الراوي، وهما متكافئان في القوة.

روى عن: الأعمش وهشام بن عروة. وعنه: أحمد وإسحاق وابن أبي شيبة.

قال أحمد: ما رأيت مثل وكيع في الحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع، ويذاكر بالفقه فيحسن ولا يتكلم في أحد. وقال أيضاً: كان وكيع إمام المسلمين في وقته.

قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومئة وله سبعون سنة أخرج له الجماعة[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبو حاتم الرازي وابن عبد البر.**

* جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه وكيع عن نافع بن عمر الجمحى عن بشر بن عاصم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل يبغض البليغ من الرجال الذي يتخلل بلسانه كما يتخلل البقر بلسانها.

فقلت لأبي: أليس حدثتنا عن أبي الوليد وسعيد بن سليمان عن نافع بن عمر عن بشر بن عاصم الثقفي عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ.

فقال: نعم، وقال: **جميعاً صحيحين، قصر وكيع**[2]. اهـ.

أقول: نقص وكيع من روايته صحابي الحديث عبد الله بن عمرو، وهذا من صور قصر الإسناد، ومن قرائن ذلك تصحيح أبي حاتم للوجهين.

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (30/ 362)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 350)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (11/ 109)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 581).

(2) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 2547)

* قال ابن عبد البر في حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «السفر قطعة من العذاب...»:

هكذا هو في الموطأ عند جماعة الرواة بهذا الإسناد. ورواه ابن مهدي وبشر بن عمر عن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: السفر قطعة من العذاب الحديث مرسلًا.

وكان وكيع يحدث به عن مالك هكذا أيضاً مرسلًا حيناً، وحيناً يسنده كما في الموطأ عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا إنما هو من نشاط المحدث وكسله أحياناً ينشط فيسند وأحياناً يكسل فيرسل على حسب **المذاكرة** والحديث مسند صحيح ثابت احتاج الناس فيه إلى مالك، وليس له غير هذا الإسناد من وجه الصحيح[1].

22 - يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني بسكون الميم أبو سعيد الكوفي.

روى عن: أبيه وداود بن أبي هند. وعنه: ابن معين وأبو كريب وعدة.

قال ابن المديني: لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه انتهى إليه العلم بعد الثوري. وقال الدوري عن ابن معين: كان يحيى بن زكريا كيساً ولا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد عن سفيان عن أبي إسحاق عن قبيصة. وقال العجلي: هو ممن جمع له الفقه والحديث وله تصانيف.

---

(1) «التمهيد» (22/ 33). ويحتمل أن يكون القصر هنا من مالك، ويحتمل أن يكون من وكيع، والخطب سهل فكلاهما معروف بقصر الإسناد في غير هذا الموضع.

وقال النسائي: ثقة ثبت.

قال الذهبي: الحافظ الثبت المتقن الفقيه. وقال ابن حجر: ثقة متقن، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة وله ثلاث وستون سنة[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبو زرعة الرازي.**

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري عن نسير بن دعلوق عن كردوس: {ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ } [الأنعام: 82]. قال: بشرك.

قال أبو زرعة: إنما هو عن كردوس عن حذيفة، وابن أبي زائدة قصر به[2].

23 - يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي أبو يزيد مولى آل أبي سفيان.

روى عن: الزهري وهشام بن عروة وغيرهما. وعنه: الليث وابن المبارك وخلق.

قال الدوري عن ابن معين: أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وابن عيينة. وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: يونس أحب إليك أو عقيل، قال: يونس ثقة، وعقيل ثقة قليل الحديث عن الزهري، قلت: أين يقع الأوزاعي من يونس. قال: يونس

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (31/ 305)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 365)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/ 267)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (11/ 183)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 590).

(2) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 1663).

أسند عن الزهري.

وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: في حديث يونس عن الزهري منكرات منها عن سالم عن أبيه فيما سقت السماء العشر.

قال الذهبي: قد احتج به أرباب الصحاح أصلًا وتبعاً، قال ابن سعد: ربما جاء بالشيء المنكر. وتعقبه الذهبي بقوله: ليس ذاك عند أكثر الحفاظ منكراً بل غريب.

وقال الذهبي: أحد الأثبات. وقال: الإمام الثقة المحدث. وقال ابن حجر: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلًا وفي غير الزهري خطأ، خرج له الجماعة[1].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبو عبد الله الحاكم**

* قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال ثنا بحر بن نصر قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار فذكر الحديث.

قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله قصَّر به، وإنما هو عن ابن عباس قال حدثني رجال من الأنصار.

وهكذا رواه ابن عيينة ويونس من سائر الروايات وشعيب بن أبي

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (32/ 551)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 404)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (1/ 267)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (11/ 395)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 614).

حمزة وصالح بن كيسان والأوزاعي وغيرهم عن الزهري وهو مخرج في الصحيح[1].

24 - موسى بن إسماعيل المنقري أبو سلمة التبوذكي مشهور بكنيته وباسمه.

روى عن شعبة وحماد بن سلمة وخلق. وعنه البخاري وأبو داود وابن أبي عاصم.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ثقة ولا أعلم أحداً ممن أدركناه أحسن حديثاً من أبي سلمة. وقال ابن حبان: كان من المتقنيين.

قال الذهبي وابن حجر: ثقة ثبت، وخرج له الجماعة[2].

*** وصفه بقصر الإسناد: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان.**

* قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه أبو سلمة عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ.

قلت: ورواه آدم، فقال: عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يدخل أهل الجنة الجنة جرداً مرداً مكحلين على خلق آدم أبناء ثلاث وثلاثين.

---

(1) «معرفة علوم الحديث» (رقم/ 116). وقد جاء عن يونس بن يزيد الوجه الموصول أيضاً، من طريق ابن وهب عن يونس، خرجه مسلم في «صحيحه» (رقم/ 5956).

(2) «تهذيب الكمال» للمزي (29/ 21)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 301)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (10/ 296)، و«التقريب» لابن حجر (ص/ 549).

قلت لأبي: وأيهما الصحيح. **قال جميعاً صحيحين قصر أبو سلمة**[1].

* وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حبان بن هلال وحرمي وإبراهيم بن الحجاج عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن أنس عن أنس أن النبي ﷺ قال: استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر من البول.

قال أبو محمد: قال أبي: حدثنا أبو سلمة عن حماد عن ثمامة عن النبي ﷺ مرسل. وهذا أشبه عندي.

وقال أبو زرعة: المحفوظ عن حماد عن ثمامة عن أنس، وقصر أبو سلمة[2]. اهـ.

أقول: في هذا المثال اختلف الإمامان الرازيان:

فأبوحاتم يرجح المرسل، وبناء عليه يكون الوجه المرفوع وهماً.

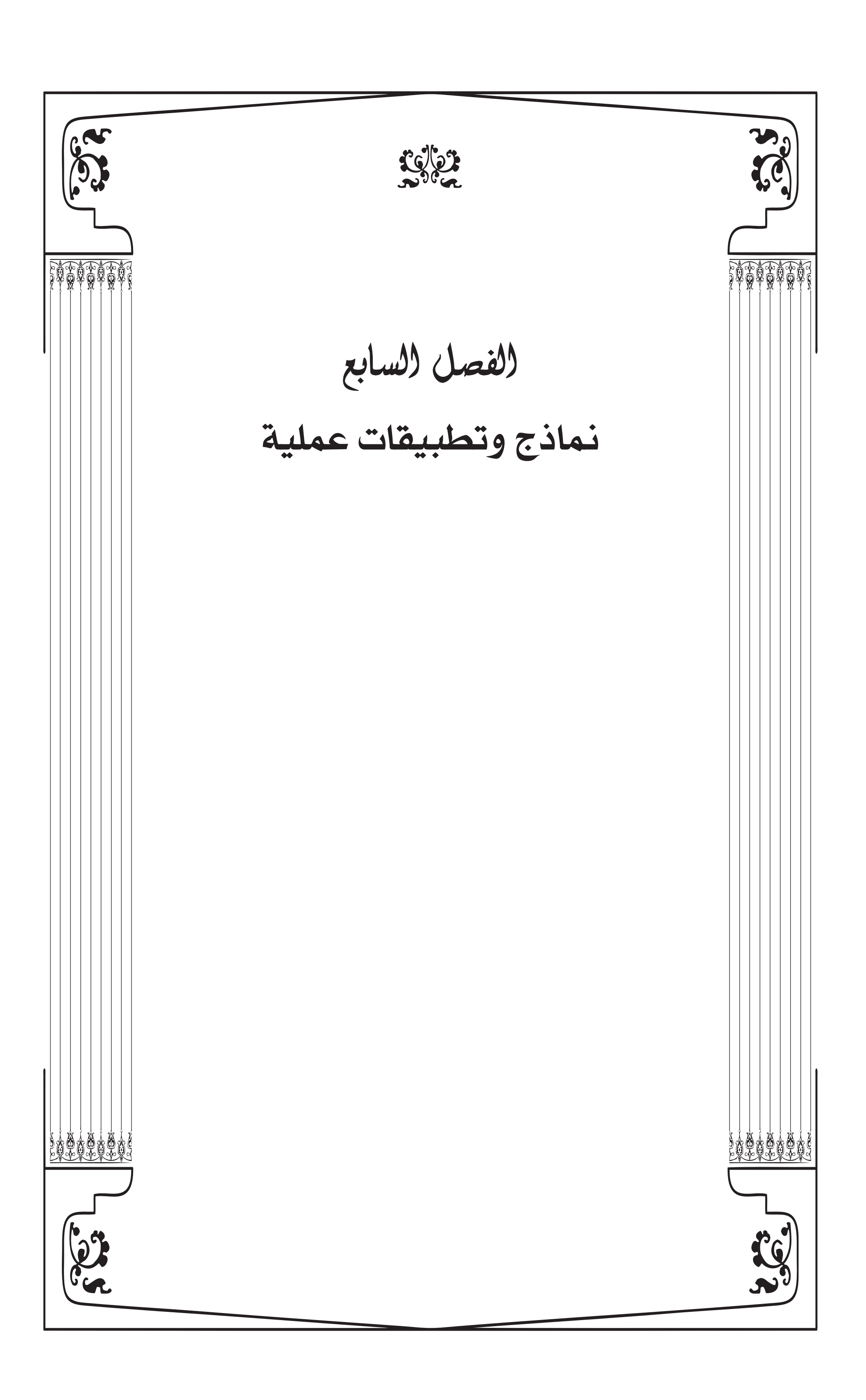
وأما أبو زرعة الرازي فيرجح الموصول، ويرى أن إرساله من قبيل قصر الإسناد، والخطب سهل فقد ثبت قصر الإسناد لأبي سلمة التبوذكي بالمثال الأول.



---

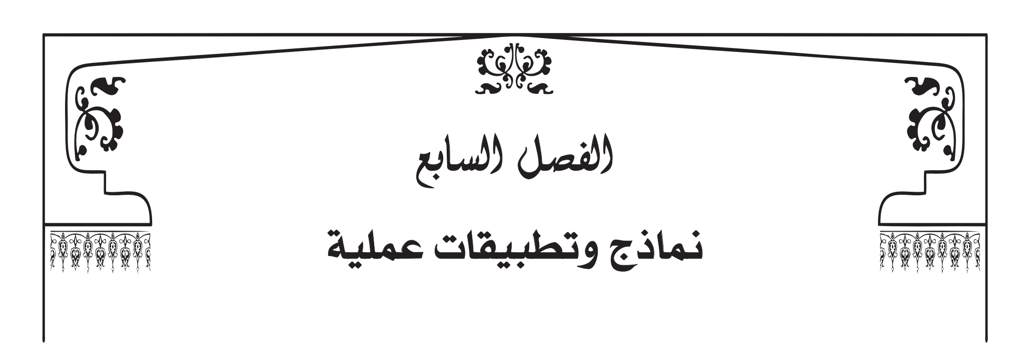
(1) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ **42**).

(2) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ **2138**).



الفصل السابع

نماذج وتطبيقات عملية



الفصل السابع

نماذج وتطبيقات عملية

تقدم الحديث عن مصطلح (قصر الإسناد) تعريفه وأنواعه وأسبابه وضوابطه من الناحية النظرية.

وفي هذا الفصل دراسة عملية موجزة لأحاديث منتخبة وقع فيها القصر من بعض الرواة الثقات، وهي:

* حديث الزبير: «لما نزلت: ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [التكاثر: 8]، قلت: يا رسول الله وأي نعيم نسأل عنه، وإنما هما الأسودان: التمر والماء».

* حديث أبي هريرة: «إن الله عز وجل تجاوز لأمتى عما حَدَّثَتْ به أنفسها...».

* حديث عائشة: «لما نزلت ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: 214]».

* حديث أبي هريرة: «إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين».

* حديث أبي سعيد الخدري: «أنه سمع رجلًا يقرأ (قل هو الله أحد) يرددها».

* حديث ابن عباس: «أن رجلًا مات على عهد رسول الله - ﷺ - ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه».

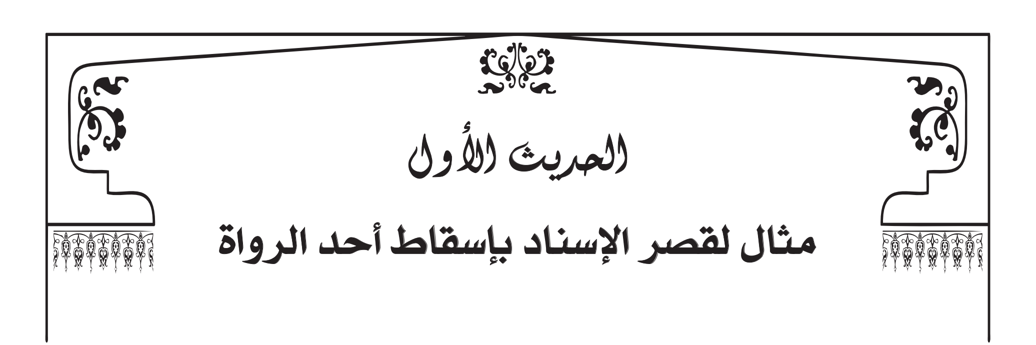
وقد آثرت الإيجاز في دراسة هذه الأحاديث لأمرين:

1 - أن ما تقدم من الفصول قد وضح هذه المسألة وجلاها نظرياً، ولم يبق إلا الأمثلة العملية كي يكمل التصور، ويتم المقصود.

2 - أن التوسع في دراستها يطول به البحث جداً، وهذا يخل بالقدر المطلوب في مثل هذه البحوث ويخالف مقصودها.

وقد حرصت أن أنوع في الأمثلة والنماذج فأتيت بنماذج نص بعض الأئمة على قصر الإسناد فيها، ونماذج أخرى لم ينص عليها، لكن توفرت فيها ضوابط وقرائن قصر الإسناد.





الحديث الأول

مثال لقصر الإسناد بإسقاط أحد الرواة

قال الحميدي في «المسند» (رقم/ **61**): ثنا سفيان ثنا محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن عبد الله بن الزبير قال: قال الزبير: لما نزلت: { ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ } [التكاثر: **8**] قلت: يا رسول الله وأي نعيم نسأل عنه، وإنما هما الأسودان: التمر والماء. قال: أما إن ذلك سيكون.

قال الحميدي: فكان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبد الله بن الزبير ثم يقول: فقال الزبير. اهـ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سفيان بن عيينة واختلف فيه عليه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير عن أبيه الزبير مرفوعاً

أخرجه الحميدي في «المسند» (رقم/ **61**) عن سفيان به.

وأخرجه أحمد في «المسند» (**1/ 164**) ومن طريقه الضياء في «المختارة» (**3/ 53**).

وأخرجه الترمذي في «السنن» (**5/ 448/ 3356**)، وابن ماجه في «السنن» (**2/ 1392/ 4258**) من طريق ابن أبي عمر. وقال الترمذي: حسن.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (**10/ 3461**) من طريق مسدد.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الأشراف» (رقم/ **214**) من طريق إسحاق.

جميعاً (الحميدي، وأحمد، وابن أبي عمر، ومسدد، وإسحاق) **عن سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن حاطب عن ابن الزبير عن أبيه مرفوعاً.**

الوجه الثاني: سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن الزبير مرفوعاً.

أخرجه الحميدي في «المسند» (رقم/ **61**) عن سفيان به.

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (**3/ 173**) عن سفيان به.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (**3/ 53**) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (رقم/ **527**) من طريق زياد بن أيوب.

جميعاً (الحميدي، وعبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، وزياد بن أيوب) **عن سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن الزبير مرفوعاً.**

خلاصة دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على سفيان بن عيينة على وجهين، وكلاهما قوي، وقد رواهما أئمة حفاظ كبار:

الأول: رواه الحميدي صاحب «المسند»، والإمام أحمد، ومسدد بن مسرهد، وإسحاق ابن راهويه، وهؤلاء حفاظ ومنهم أئمة كبار.

الثاني: رواه الحميدي - في الوجه الآخر -، وعبد الرزاق الصنعاني، وعبد الرحمن بن مهدي وهؤلاء أئمة حفاظ كبار، ورواه معهم زياد بن أيوب وهو حافظ حجة كان يلقب بشعبة الصغير لإتقانه وحفظه[1].

والذي يترجح أن الاختلاف فيه من سفيان نفسه لقوة الوجهين عنه وتكافؤهما.

فقد كان سفيان يشك فيه أحياناً فيسقط عبد الله بن الزبير، وقد بين ذلك ووضحه تلميذه الإمام الحميدي.

قال الحميدي: كان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبد الله بن الزبير ثم يقول فقال الزبير. اهـ.

وينتج عن هذا الترجيح ما يأتي:

1 - أن الوجهين محفوظان عن سفيان بمعنى أنه ليس هنالك خطأ من أحد رواة الوجهين، فالقصر وقع عمداً من سفيان على سبيل التوقي.

2 - الصحيح من الوجهين: الوجه الموصول لا المقصور، وقد تقدم شرح ذلك وبيانه في أثر قصر الإسناد في الحديث المختلف فيه.

---

(1) «تذكرة الحفاظ» للذهبي **(2/ 508)**.

والحديث ذكره الدارقطني في «العلل» ونسب قصر الإسناد تجوزاً إلى زياد بن أيوب تلميذ سفيان.

قال الدارقطني: حدث به سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو عن يحيى عن عبد الله بن الزبير عن الزبير. ورواه زياد بن أيوب عن ابن عيينة فلم يذكر فيه ابن الزبير قصر به وأرسله، والقول قول من وصله[1]. اهـ.

وزياد بن أيوب حافظ حجة كما تقدم.

وظاهر عبارة الدارقطني أن قصر الإسناد هنا وقع من زياد بن أيوب، لكن عبارة الحميدي تلميذ سفيان رفعت هذا الإشكال، وبينت أن سفيان كان يشك أحياناً في ذكر عبد الله بن الزبير فيسقطه، وهكذا تحمله زياد بن أيوب الحافظ.

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، رجال إسناده ثقات ومنهم أئمة أثبات تقدموا، وفيه أيضاً:

* يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة تابعي ولد في خلافة عثمان روى عن ابن الزبير وابن عمر، وعنه عروة بن الزبير ومحمد بن عمرو وهو ثقة رفيع القدر[2].

* ومحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي قال النسائي وغيره:

---

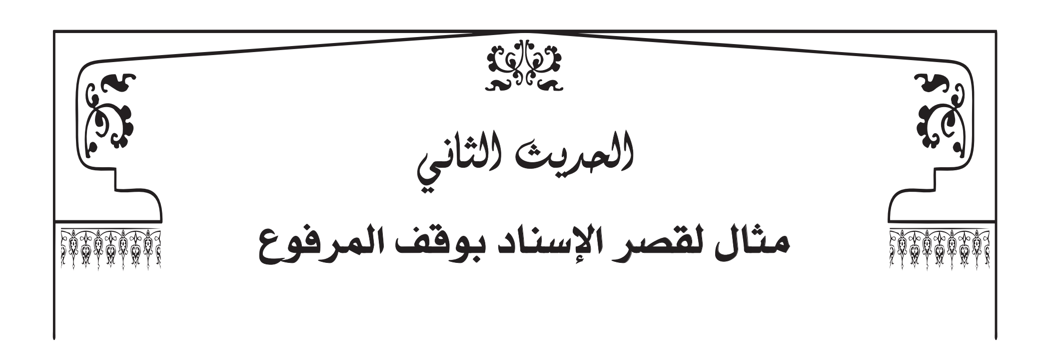
(1) «علل الدارقطني» (رقم/ 527).

(2) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (9/ 165)، و«الكاشف» للذهبي (2/ 370)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (11/ 218)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 593).

لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[1].

والحديث حسنة الترمذي، وصححه الضياء في المختارة كما تقدم.

(1) «الكاشف» (2/ 207)، و«تقريب التهذيب» (ص/ 449).



الحديث الثاني

مثال لقصر الإسناد بوقف المرفوع

قال الإمام أحمد في «المسند» (2/ 481): حدثنا وكيع قال حدثنا هشام وَمِسْعَرٌ عن قتادة عن زُرَارَةَ بن أوفى عن أبى هريرة

* قال هشام قال رسول الله ﷺ - وَوَقَفَهُ مسعر[1] -، قال: «إن الله عزوجل تجاوز لأمتي عما حَدَّثَتْ به أنفسها ما لم تعمل به أو تَكَلَّمْ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه مسعر عن قتادة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة مرفوعاً.

---

(1) هكذا أخرجه الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية كلاهما عن وكيع عن مسعر به موقوفاً، ورواه مسلم في «صحيحه" عن زهير بن حرب عن وكيع عن هشام ومسعر ولم يسق إسناده ولا متنه بل قال: بهذا الإسناد مثله.
فيحتمل إن رواية مسلم موقوفة أيضاً، ويحتمل أنه اختلاف على وكيع.
- مثال آخر في «المسند» (رقم6686) قال: حدثنا وكيع حدثنا مسعر وسفيان عن سعد بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو **رفعه سفيان ووقفه مسعر** قال «من الكبائر أن يشتم الرجل والديه». قالوا كيف يشتم الرجل والديه قال: «يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه».

الوجه الثاني: مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة موقوفاً.

الوجه الأول: مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (**2/ 215/ 2528**)، وابن ماجه في «السنن» (**1/ 659/ 2044**) من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (**4/ 222/ 6664**) من طريق خلاد بن يحيى.

وأخرجه النسائي في «السنن» (**6/ 156/ 3434**) من طريق ابن إدريس.

جميعاً: (سفيان، وخلاد بن يحيى، وابن إدريس) عن مسعر عن قتادة عن زرارة ابن أوفى عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقد توبع مسعر على رواية الرفع، تابعه جماعة من أصحاب قتادة.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (**3/ 405/ 5269**)، وأبو داود في «السنن» (**2/ 264/ 2209**)، وأحمد في «المسند» (**2/ 393**)، وإسحاق في «المسند» (**1/ 80/ 5**) من طريق هشام.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (**1/ 116/ 127**)، والترمذي في «السنن» (**3/ 489/ 1183**)، وإسحاق في «المسند» (**1/ 82/ 6**) من طريق أبي عوانة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (**1/ 116/ 127**)، وابن ماجه في «السنن» (**1/ 658/ 2040**)، وأحمد في «المسند» (**2/ 425، 474**) من

طريق سعيد بن أبي عروبة.

وأخرجه أحمد في «المسند» (**2/ 491**)، والطيالسي في «المسند» (رقم/ **2459**) من طريق همام بن يحيى.

جميعاً: (هشام الدستوائي، وأبو عوانة، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى) عن قتادة به مرفوعاً.

الوجه الثاني: مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة موقوفاً.

أخرجه أحمد في «المسند» (**2/ 481**)، وإسحاق في «المسند» (**1/ 83/ 7**)، من طريق وكيع عن مسعر ولم يرفعه.

خلاصة دراسة الاختلاف:

هذا الحديث رواه مسعر بن كدام وهو ثقة ثبت تقدم، عن قتادة بن دعامة السدوسي وهو ثقة ثبت[1]، واختلف فيه على وجهين:

الأول الرفع، ورواه عن مسعر جماعة من أصحابه الحفاظ والثقات وهم:

* سفيان بن عيينة ثقة ثبت إمام تقدم.

* وخلاد بن يحيى السلمي. قال الذهبي: ثقة يهم. قال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء وهو من كبار شيوخ البخاري[2].

---

(1) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ **453**).

(2) «الكاشف» للذهبي (**1/ 377**)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (**3/ 150**)، و«التقريب» (ص/ **196**)

* عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي أحد الأعلام قال ابن حجر: ثقة فقيه عابد خرج له الجماعة[1].

وقد توبع مسعر على رواية الرفع عن قتادة، تابعه حفاظ أصحاب قتادة وغيرهم وهم:

(هشام الدستوائي، وأبو عوانة الوضاح اليشكري، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى - تقدم -) وجميعهم ثقات ومنهم أثبات[2]، ومنهم من وصف بأنه أثبت أصحاب قتادة. قال أبو زرعة: أثبت أصحاب قتادة هشام وسعيد[3].

وقال ابن معين: سعيد من أثبتهم في قتادة[4].

الثاني الوقف، ورواه عنه: وكيع بن الجراح ثقة ثبت إمام تقدم.

يظهر مما تقدم أن الاختلاف بين الرفع والوقف وقع على مسعر وحده من بين أصحاب قتادة، وسائر أصحاب قتادة يرونه مرفوعاً.

والاختلاف الواقع على مسعر ليس من باب الخطأ والوهم، بل هو من قبيل قصر الإسناد للقرائن الآتية:

1 - أن الوجهين عن مسعر قويان: فالأول رواه جماعة من الحفاظ والثقات وهو مخرج في «الصحيحين»، والوجه الثاني رواه إمام حافظ وهو كيع بن الجراح.

---

(1) «الكاشف» (1/ 538)، و«تهذيب التهذيب» (5/ 126)، و«التقريب» (ص/ 295).
(2) «الكاشف» (2/ 337)، و(2/ 349) و(1/ 441)
(3) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (9/ 60)، و«الكاشف» (1/ 441)، و«تهذيب التهذيب» (11/ 40).
(4) «الكاشف» (1/ 441).

2 - الراوي المختلف عليه وهو مسعر ثقة حافظ تقدم.

3 - أن مسعراً معروف ومشهور بقصر الإسناد لما يعتريه من الشك في الرواية كما تقدم بيانه، ومن عبارات الأئمة في ذلك:

قال أبو نعيم: كان مسعر شكاكاً في حديثه، وليس يخطىء في شيء من حديثه إلا في حديث واحد. وقال الدارقطني: كان ربما **قصر الإسناد** طلباً للتوقي، وربما أسنده.

4 - رواية العددِ الحديثَ عن مسعر مرفوعاً تدل على أنه تحمله مرفوعاً كما تحمله سائر أصحاب قتادة، لكنه كان يشك أحياناً فيقفه.

ولا شك أن حمل هذا الاختلاف على قصر الإسناد لما تقدم أولى من تخطئة أئمة حفاظ كمسعر أو وكيع دون حجة وبرهان.

فيتخلص أن الوجهين محفوظان عن مسعر بمعنى أنه ليس هنالك خطأ منه ولا من الرواة عنه، والصحيح من الوجهين رواية الرفع[1].

والحديث ذكره الدارقطني في «العلل» وذكر فيه اختلافات عديدة، ثم قال: والصحيح عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة مرفوعاً[2].

---

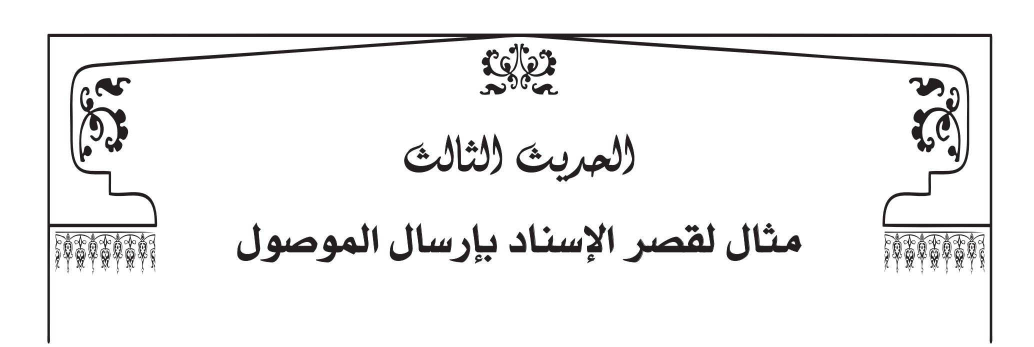
(1) لا تناقض بين عبارة (الوجهين محفوظين)، وعبارة (والصحيح منهما رواية الرفع) كما تقدم شرحه وبيانه في فصل أثر قصر الإسناد في الحديث المختلف فيه.
وهذه ألفاظ يستعملها الحفاظ في مثل هذا النوع من الاختلاف، ومن شواهد ذلك، قول الدارقطني في «العلل» (**10/ 30**): ورفعه خالد الحذاء وعمران بن خالد عن ابن سيرين، **فرفعه صحيح ومن وقفه فقد أصاب** لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا يرفع مرة ويوقف أخرى اهـ.

(2) «العلل» (**8/ 314**).

الحكم على الحديث:

حديث صحيح، رجال إسناده ثقات أثبات، وهو مخرج في «الصحيحين» كما تقدم.





الحديث الثالث

مثال لقصر الإسناد بإرسال الموصول

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (3/ 69/ 350): حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا وكيع ويونس بن بكير قالا حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:

لما نزلت ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: 214] قام رسول الله - ﷺ - على الصفا فقال:

«يا فاطمة بنت محمد، يا صفية بنت عبد المطلب، يا بنى عبد المطلب لا أملك لكم من الله شيئا سلوني من مالي ما شئتم».

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ موصولًا.

الوجه الثاني: هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا.

الوجه الأول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ موصولًا.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (3/ 69/ 350)، وأحمد في «المسند» (6/ 136) والدارقطني في «العلل» (14/ 163) من طريق وكيع.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (3/ 69/ 350) من طريق يونس بن بكير.

وأخرجه الترمذي في «سننه» (5/ 338/ 3184) والدارقطني في «العلل» (14/ 164) من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي.

وأخرجه النسائي في «السنن» (6/ 250/ 3648)، وإسحاق في «المسند» (2/ 251/ 753) من طريق أبي معاوية.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (14/ 164) من طريق أبي خالد الأحمر.

جميعاً: (وكيع، ويونس بن بكير، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وأبو معاوية، وأبو خالد الأحمر) عن هشام بن عروة به.

الوجه الثاني: هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا.

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (9/ 481/ 26788) من طريق عنبسة.

وأخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (2/ 77)، وابن جرير الطبري في «التفسير» (9/ 484/ 26809) من طريق معمر.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» معلقاً (14/ 163) من طريق مالك، ومفضل بن فضالة، ومحمد بن كناسة.

جميعاً: (عنبسة، ومعمر، ومالك، ومفضل بن فضالة، ومحمد بن كناسة) عن هشام بن عروة به.

خلاصة دراسة الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث مداره على هشام بن عروة وهو ثقة ثبت تقدمت ترجمته، واختلف فيه عليه على وجهين:

الوجه الأول المرفوع رواه عنه جماعة من الثقات وغيرهم، وهم:

وكيع بن الجراح ثقة ثبت إمام تقدمت ترجمته، و(يونس بن بكير صدوق يخطىء، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي صدوق يهم، وأبو معاوية محمد بن خازم ثقة، وأبو خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي صدوق يخطىء)[1].

وجميعهم من أهل العراق، وقد تكلم بعضهم في رواية أهل العراق عن هشام، وأثنى عليها الإمام أحمد كما سيأتي.

والوجه الثاني المرسل رواه عنه جماعة من الأئمة والحفاظ وغيرهم، وهم:

مالك بن أنس إمام دار الهجرة ورأس المتثبتين من أهل المدينة تقدمت ترجمته، وكذا رواه (عنبسة بن سعيد الرازي ثقة، ومعمر بن راشد حجة تكلم في روايته عن هشام وغيره، ومفضل بن فضالة ثقة فاضل، ومحمد بن كناسة صدوق)[2].

والوجهان قويان عن هشام، وقد اختلفت أنظار الأئمة النقاد في النظر في أوجه الاختلاف والترجيح بينها:

---

(1) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 613، 493، 475، 250).

(2) «تقريب التهذيب» (ص/ 432، 541، 544، 488)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (25/ 492).

* فقد أشار الإمام البخاري لهذا الاختلاف وسكت عليه ولم يرجح، وكذا صنع تلميذه الإمام الترمذي[1].

* وخرج الإمام مسلم في «صحيحه» الوجه الموصول.

* ورجح الإمام ابن معين والدارقطني الوجه المرسل.

قال ابن معين: «حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت لما نزلت (وأنذر عشيرتك الأقربين) إنما هو عن عروة فقط»[2].

وقال الدارقطني: المرسل أصح[3].

والأقرب حمل هذا الاختلاف على قصر الإسناد من هشام بن عروة، لأمور:

1 - قوة الوجهين عن هشام بن عروة.

2 - الوجه الموصول قد خرجه مسلم في «صحيحه»، وصححه الإمام الترمذي.

3 - الوجه الموصول له شواهد مخرجة في «الصحيحين» كما سيأتي بيانه.

4 - أن هشام بن عروة معروف بإرسال الموصول **حسب النشاط وعدمه**، وهذا هو قصر الإسناد بعينه.

---

(1) «التاريخ الكبير» (1/ 156)، وكتاب «الجامع» للترمذي أبواب الزهد (4/ 554/ 2310) وقال: حسن. وخرجه في أبواب التفسير (5/ 338/ 3184) وقال عنه: حسن صحيح.

(2) «التاريخ - رواية الدروي -» (3/ 242).

(3) «العلل» (14/ 163).

فقد نقل الأثرم عن الإمام أحمد قوله: ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة أسندوا عنه أشياء. قال: **وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني أن هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مرة أخرى.** قلت لأبي عبد الله: كان هشام تغير؟ قال: ما بلغني عنه تغير[1].

وقال يعقوب بن شيبة: هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف.. يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً... يقول: عن أبيه عن النبي، ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي. **إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله. اهـ.**

أقول: حمله على هذا أولى من تخطئة هشام بن عروة، ويترتب عليه إعلال الوجه الموصول الذي في «صحيح مسلم» دون حجة ظاهرة.

وعلى تقدير ترجيح الوجه المرسل في هذا الحديث كما ذهب إليه ابن معين والدارقطني يخرج هذا الحديث من دائرة قصر الإسناد إلى دائرة الحديث المعل بسبب وهم الثقة وخطئه، لأنه قد تقدم في أثر قصر الإسناد في الحديث المختلف فيه:

أن يكون الوجهان محفوظين عن ذلك الثقة الذي قصر، ويكون الأصل فيهما الوجه الزائد.

الحكم على الحديث:

حديث صحيح، خرجه مسلم في «صحيحه» عقب أحاديث أقوى منه، وهي حديث أبي هريرة وابن عباس - رضي الله عنهم -.

---

(1) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (2/ 679).

والحديث مخرج في «الصحيحين» من غير حديث عائشة - رضي الله عنها -.

1 - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، أخرجه البخاري في «صحيحه» **(3/ 273/ 4771)**، ومسلم في «صحيحه» (رقم/ **204**).

2 - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، أخرجه البخاري في «صحيحه» **(3/ 272/ 4770)** ومسلم في «صحيحه» (رقم/ **208**).



الحديث الرابع

مثال لقصر الإسناد بوقف المرفوع

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (6/ 48/ 768): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه ثنا أبو أسامة عن هشام عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على محمد بن سيرين، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعاً.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً.

الوجه الأول: محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعاً.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (6/ 48/ 768)، وأبو داود في «السنن» (2/ 36/ 1323)، وعبد الرزاق في «المصنف» (2/ 77)، وأحمد في «المسند» (2/ 232)، وابن خزيمة في «صحيحه» (2/ 183/ 1150)، وابن حبان في «صحيحه» (6/ 340/ 2606)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (3/ 6)، **من طريق هشام بن حسان.**

الوجه الثاني: محمد بن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً.

أخرجه أبو داود في «السنن» (**2/ 36/ 1324**)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (**3/ 6**)، **من طريق هشام بن حسان.**

وأخرجه أبو داود في «السنن» (**2/ 36/ 1324**)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (**3/ 6**) من طريق أيوب السختياني

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (**3/ 6**) من طريق عبد الله بن عون.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (**2/ 73**) عن هشيم.

جميعاً: (هشام بن حسان، وأيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وهشيم) **عن** محمد بن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً.

خلاصة دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على محمد بن سيرين وهو ثقة ثبت تقدمت ترجمته، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. رواه عنه

هشام بن حسان وهو ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين[1]، وخرج هذا الوجه الإمام مسلم في «صحيحه».

الوجه الثاني: محمد عن أبي هريرة موقوفاً، ورواه عنه:

* هشام بن حسان - في الوجه الآخر عنه -.

* وأيوب السختياني ثقة ثبت تقدم.

---

(1) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 572).

* وعبد الله بن عون ثقة ثبت تقدم.

* وهشيم بن بشير ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال(1).

يلاحظ هنا أن الوجهين قويان، والوجه الثاني الموقوف أقوى في ظاهر الأمر، ولو رجحناه لعللنا الوجه المرفوع في «صحيح مسلم».

لكن هذا محمول على قصر الإسناد من محمد بن سيرين للقرائن الآتية:

1 - قوة الوجهين عن محمد بن سيرين.

2 - أن محمد بن سيرين موصوف بقصر الإسناد، بل أشتهر عنه هذا حتى أصبح عادة له.

3 - مجيء الوجهين عن هشام بن حسان، وهو من أثبت الناس في محمد بن سيرين كما تقدم، وهذا يدل على أن محمدا كان يحدث به أحياناً مرفوعاً، وأحياناً موقوفاً.

وهذا الجمع والتوجيه للاختلاف هنا من فوائد معرفة مصطلح (قصر الإسناد) والوقوف عليه، وهو توجيه جملة من الاختلافات في أحاديث «الصحيحين».

الحكم على الحديث:

حديث صحيح، خرجه مسلم في «صحيحه» موصولًا كما تقدم.

قال ابن القيم: «و كان هديه ﷺ في سائر صلاته إطالة أولها على آخرها كما فعل في الكسوف.

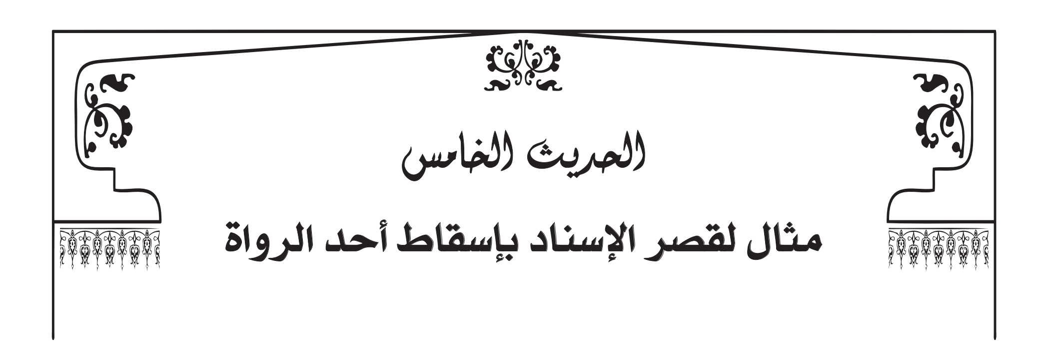
---

(1) «تقريب التهذيب» (ص/ 574).

وفي قيام الليل لما صلى ركعتين طويلتين ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما حتى أتم صلاته.

ولا يناقض هذا افتتاحه ﷺ صلاة الليل بركعتين خفيفتين وأمره بذلك لأن هاتين الركعتين مفتاح قيام الليل فهما بمنزلة سنة الفجر وغيرها»[1].

(1) «زاد المعاد» (1/ 251).



الحديث الخامس

مثال لقصر الإسناد بإسقاط أحد الرواة

قال الإمام مالك في «الموطأ - رواية يحيى الليثي -» (رقم/ **489**): عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدري أنه سمع رجلًا يقرأ (قل هو الله أحد) يرددها فلما أصبح غدا إلى رسول الله - ﷺ - فذكر ذلك له وكأن الرجل يتقالها فقال رسول الله - ﷺ -: «والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن».

تخريج الحديث:

الحديث رواه مالك بن أنس واختلف فيه عليه على وجهين:

الوجه الأول: مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً.

الوجه الثاني: مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدري عن أخيه قتادة بن النعمان مرفوعاً، بزيادة قتادة بن النعمان

الوجه الأول: مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (**3/ 343/ 5013**) عن عبد الله بن

يوسف.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (4/ 378/ 7374) عن إسماعيل بن عبد الله بن أويس.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (4 / 217/ 6643) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي.

وأخرجه أحمد في «المسند» (3/ 23)، وابن عبد البر في «التمهيد» (19/ 227)، من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه أحمد في «المسند» (3/ 23) عن عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (9/ 258/ 10467) عن قتيبة بن سعيد.

وقال النسائي: خالفه إسماعيل بن جعفر

جميعاً: (عبد الله بن يوسف، وإسماعيل بن عبد الله بن أويس، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد) عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (19/ 227): هكذا هذا الحديث في «الموطأ» عند جماعة رواته فيما علمت لم يتجاوز به أبو سعيد وليس بينه وبين النبي ﷺ أحد.

الوجه الثاني: مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدري عن أخيه قتادة بن النعمان مرفوعاً.

أخرجه البخاري في «صحيحه» تعليقاً (3/ 343/ 5014)

و(4/ 378/ 7374)، والنسائي في «السنن الكبرى» (9/ 258/ 10468)، وابن أبي حاتم في «العلل» (رقم/ 1695)، وأبو يعلى في «المسند» (2/ 215/ 1545) - ومن طريقه ابن حجر في «تغليق التعليق»، من طريق إسماعيل بن جعفر عن مالك عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سعيد أخبرني أَخِي قتادة ابن النعمان عن النبي ﷺ.

قال أبوحاتم: كذا رواه إسماعيل بن جعفر وهو صحيح.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (19/ 230) من طريق إبراهيم بن المختار.

كلاهما (إسماعيل بن جعفر، وإبراهيم بن المختار) عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدري عن أخيه قتادة بن النعمان مرفوعاً.

خلاصة دراسة الاختلاف:

ظاهر هذا الاختلاف ترجيح الوجه الأول لأنه من رواية الحفاظ الأثبات من أصحاب مالك، وهم: (عبد الله بن يوسف، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد) وجميعهم حفاظ أثبات[1].

وأما إسماعيل بن عبد الله بن أويس فهو صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وله خصوصية بمالك، وقد انتقى البخاري الصحيح المستقيم من حديثه عن مالك وخرجه في «صحيحه»[2].

---

(1) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 323، 330، 591، 351، 454)

(2) «تقريب التهذيب» (ص/ 108)، و«تهذيب التهذيب» (1/ 312).

وأما الوجه الثاني فقد رواه إسماعيل بن جعفر وهو ثقة ثبت[1]، وتابعه إبراهيم ابن المختار وهو صدوق ضعيف الحفظ[2].

لكن صحح الإمام أبوحاتم الرازي الوجهين، وجعل الاختلاف فيه من مالك نفسه، وتجوز بنسبة القصر في السند لأصحاب مالك.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن جعفر عن مالك بن أنس عن ابن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن أخيه قتادة بن النعمان عن النبي ﷺ: قل هو الله أحد ثلث القرآن.

فقال: كذا رواه إسماعيل بن جعفر وهو صحيح.

ورواه جماعة من أصحاب مالك عن مالك يقصرون به.

قلت لأبي: هل تابع إسماعيل بن جعفر أحد.

قال: ما أعلمه إلا ما رواه ابن حميد عن إبراهيم بن المختار عن مالك فإنه يتابع إسماعيل[3]. اهـ.

أقول: والذي يبدو أن سبب تصحيح أبي حاتم الرازي رواية إسماعيل بن جعفر مع أن الظاهر خلاف ذلك ما يأتي:

1 - أن إسماعيل بن جعفر ثقة ثبت، وقد توبع على روايته.

2 - ما اشتهر به مالك من قصر الإسناد، وخاصة بإسقاط رجل من الإسناد.

---

(1) «تقريب التهذيب» (ص/ 106).

(2) «تقريب التهذيب» (ص/ 93).

(3) في «العلل» (رقم/ 1695).

وتقدم قول الدارقطني: من عادة مالك إرسال الحديث وإسقاط رجل.

فجعل الاختلاف فيه من مالك على سبيل قصر الإسناد - مع هذه القرائن - أولى من تخطئة الثقة الثبت دون حجة ظاهرة.

ومنه نعلم أن الترجيح لأجل الكثرة ليس بإطلاق عند أئمة الحديث ونقاده، بل الأمر عندهم دائر مع القرائن.

فإذا دلت القرائن على أن الثقة الثبت قد حفظ وضبط لم نحمل روايته على الوهم لمجرد مخالفته العدد وإن كانوا ثقات.

والأمر في هذه المسألة، وشبهها من مسائل التعليل والنقد مبني على غلبة الظن، والقرائن المحتفة بالأخبار[1].

وقد وافق الحافظ ابن عبد البر الإمام أباحاتم الرازي على مسلك الجمع والتوفيق بين الوجهين، لكنه سلك طريقة أخرى في التوفيق بينهما، قال: هذا الحديث سمعه أبو سعيد وقتادة جميعاً من النبي ﷺ، ورواية «الموطأ» وغيرها تدل على ذلك[2].

الحكم على الحديث:

---

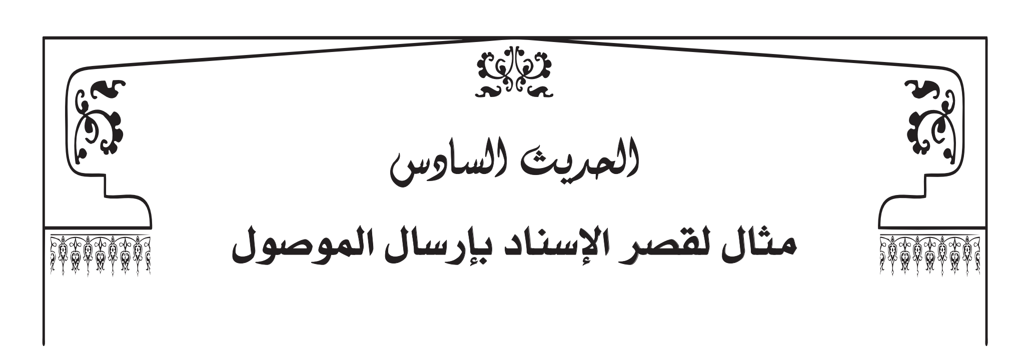
(1) انظر توضيح هذا الأمر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (18/ 45)، و«الموقظة» للذهبي (ص/ 37)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (2/ 687، 691، 747، 781، 875، 876)، و«فتح المغيث» للسخاوي في مبحث المزيد في متصل الأسانيد (4/ 70)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (1/ 222)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (2/ 16)، و«توجيه النظر» لطاهر الجزائري (1/ 119).

(2) «التمهيد» (19/ 230).

حديث صحيح، مخرج في «صحيح البخاري»، والاختلاف الواقع في إسناده من الاختلاف الذي لا يعلل به الحديث، لأنه من الاختلاف في صحابي الحديث، ولذا خرجه البخاري

وكذا هذا الاختلاف لا يؤثر في الراوي ولا يعد في أخطائه لأنه من باب قصر الإسناد.





الحديث السادس

مثال لقصر الإسناد بإرسال الموصول

قال الإمام الترمذي في «الجامع» (4/ 423/ 2106): حدثنا ابن أبى عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس:

أن رجلًا مات على عهد رسول الله - ﷺ - ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه فأعطاه النبي - ﷺ - ميراثه.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، والعمل عند أهل العلم في هذا الباب إذا مات الرجل ولم يترك عصبة أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عمرو بن دينار، واختلف فيه عليه على وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي ﷺ موصولًا.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن النبي ﷺ مرسلًا.

الوجه الأول: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن ابن

عباس عن النبي ﷺ موصولًا.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (**9/ 17**)، وأحمد في «المسند» (**1/ 221**) - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (**22/ 435**) -، والحميدي في «المسند» (**1/ 241/ 523**)، والنسائي في «السنن الكبرى» (**4/ 88/ 6409**)، وابن ماجه في «السنن» كتاب الفرائض، باب من لا وارث له (**2/ 915/ 2741**) من طريق ابن عيينة به.

وأخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام (**3/ 124/ 2905**)، والطحاوي في «المشكل» (**10/ 12**)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (**6/ 242/ 12174**) من طريق حماد بن سلمة.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (**9/ 16**)، وأحمد في «المسند» (**1/ 358**)، النسائي في «السنن الكبرى» (**4/ 88/ 6410**) من طريق ابن جريج.

وأخرجه الطحاوي في «المشكل» (**10/ 13**) من طريق حماد بن زيد ووهيب بن خالد

وأخرجه الطحاوي في «المشكل» (**10/ 14**) من طريق محمد بن مسلم الطائفي.

جميعاً: (ابن عيينة، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وحماد بن زيد، وهيب بن خالد، ومحمد بن مسلم الطائفي) عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس به.

قال النسائي: عوسجة ليس بالمشهور لا نعلم أن أحداً يروي عنه غير عمرو بن دينار ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن النبي ﷺ مرسلًا.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (**6/ 242**) من طريق حماد بن زيد.

قال البيهقي: وخالفهما حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار مرسلًا. أي خالف رواية ابن عيينة وحماد بن سلمة. ثم قال: وكذلك رواه روح بن القاسم عن عمرو بن دينار مرسلًا، ثم أخرجه من طريق روح بن القاسم.

كلاهما (حماد بن زيد، وروح بن القاسم) عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس أن رجلًا مات على عهد رسول الله... الحديث.

خلاصة دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على عمرو بن دينار، وهو ثقة ثبت[1] على وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس به موصولًا

رواه عنه: (ابن عيينة ثقة ثبت تقدم، وحماد بن سلمة ثقة تقدم، وابن جريج وهو عبدالملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فقيه فاضل يرسل ويدلس[2]، وحماد بن زيد ثقة ثبت تقدم، وهيب بن خالد البصري

---

(1) «تهذيب الكمال» (**22/ 5**) و«الكاشف» (**2/ 75**)، و«تهذيب التهذيب» (**8/ 26**)، و«التقريب» (ص/ **421**).

(2) «التقريب» (ص/ **363**).

ثقة ثبت[1]، ومحمد بن مسلم الطائفي صدوق يخطىء من حفظه[2].

الوجه الثاني: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن النبي ﷺ مرسلًا.

رواه عنه (حماد بن زيد ثقة ثبت - في الوجه الثاني عنه -، وروح بن القاسم ثقة ثبت) تقدما.

والوجهان عن عمرو بن دينار قويان، وإن كان الوجه الأول - فيما يبدو - أرجح، **لكن الإمام أبا حاتم جعل هذا الاختلاف من قبيل قصر الإسناد.**

* قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس أن رجلًا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه الحديث.

فقلت له: فإن ابن عيينة ومحمد بن مسلم الطائفي يقولان: عن عوسجة عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

فقلت له: اللذان يقولان: ابن عباس محفوظ، فقال: نعم، قصر حماد بن زيد.

قلت لأبي: يصح هذا الحديث، قال: عوسجة ليس بالمشهور[3]. اهـ.

والدليل على أن هذا الاختلاف من قبيل قصر الإسناد ما يأتي:

---

(1) «التقريب» (ص/ 586).
(2) «التقريب» (ص/ 506).
(3) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ 1643، 2267).

1 - أن حماد بن زيد حافظ ثبت، فكيف يخطىء دون حجة ولمجرد مخالفة العدد.

2 - أن حماد بن زيد متابع، تابعه روح بن القاسم وهو ثقة ثبت، بل معروف بقصر الإسناد كما تقدم.

3 - أن حماد بن زيد معروف بقصر الإسناد توقياً.

قال يعقوب بن شيبة - كما تقدم -: حماد بن زيد.. معروف بأنه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع وكثير الشك بتوقيه وكان جليلًا لم يكن له كتاب يرجع إليه **فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث وأحيانا يهاب الحديث ولا يرفعه.**

4 - أن حماد بن زيد جاء عنه الوجهان، وهذا مما يقوي أنه كان يشك أحياناً أو لا ينشط فيرسله، ومجيء الوجهين عن الراوي من قرائن قصر الإسناد.

أقول: ويحتمل أن يكون الاختلاف وقصر الإسناد من عمرو بن دينار نفسه لا من الرواة عنه لقوة الوجهين عنه، ذلك أنه ينشط مرة فيرفعه، ولا ينشط أخرى فيرسله، والوجه الصحيح في هذا الحديث الرفع.

وهذا الاحتمال لا يعارض ترجيح الإمام أبي حاتم الرازي بل هو تفسير له لأنه قد يتجوز في نسبة الفعل (القصر) للتلميذ وهو من فعل الشيخ وله نظائر تقدمت.

تنويه: ذهب الحافظ ابن حجر إلى تخطئة حماد بن زيد في هذا الحديث، وجعل هذا الحديث مثالًا للشاذ مقوياً رأيه هذا بقول أبي حاتم المتقدم.

قال في «نزهة النظر» (ص/ **98**): قال أبو حاتم المحفوظ حديث

ابن عيينة مع كون حماد من أهل العدالة والضبط ولكن رجح رواية من هم أكثر عدداً منه. اهـ.

وما ذهب إليه - والعلم عند الله - مجانب للصواب لما تقدم، ومنه:

* أن حماد بن زيد جاء عنه الوجهان.

* أنه متابع، تابعه روح بن القاسم وهو ثقة ثبت.

ومنه نتبين أن حماد بن زيد وقع منه الإرسال في هذا الحديث عمداً وقصداً لا خطأ ووهماً، وبناء عليه لا يصلح هذا مثالًا للحديث الشاذ.

الحكم على الحديث:

إسناده لا بأس به، **والعمل على خلافه.**

الحديث تفرد به عوسجة المكي مولى ابن عباس وهو مختلف فيه.

قال فيه أبو زرعة: مكي ثقة. وقال أبو حاتم: ليس بمشهور. وقال البخاري: لم يصح حديثه. وقال الذهبي: وثق. وقال ابن حجر: ليس بالمشهور. وقال المزي: روى له الأربعة حديثاً واحداً.

قال النسائي: عوسجة ليس بالمشهور لا نعلم أن أحداً يروي عنه غير عمرو بن دينار ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة.

والأقرب أنه صدوق على أقل أحواله، فقد وثقه أبو زرعة الرازي، وهو ليس بمشهور من جهة قلة حديثه فليس له في «السنن الأربع» إلا هذا الحديث.

أما قول أبي حاتم والنسائي: ليس بالمشهور، فليس بجرح مطلقاً،

وهو كما قالا فليس له إلا هذا الحديث في «السنن» كما تقدم[1].

وقد اختلفت أنظار أئمة الحديث ونقاده في الحكم على هذا الحديث:

* فذهب الإمام أبوزرعة إلى تقويته: فقد وثق عوسجة، ومقتضى هذا التوثيق هنا تقوية حديثه لأنه منبثق عن الحكم على حديثه بالاستقامة[2]، فعوسجة قليل الحديث جداً لا يكاد يعرف له غير هذا الحديث كما يفهم من عبارة الإمام النسائي، ولو كان حديثه هذا خطأ أو منكراً، لكان عوسجة ضعيفاً، لأن روايته الوحيدة ضعيفة.

ومن المعلوم المتقرر في غالب عمل أئمة الحديث وتصرفهم في الجرح والتعديل أنهم يحكمون على الراوي من خلال حديثه، خاصة الراوي المقل الذي لم يباشروه[3].

* وتوقف أو تردد فيه الإمام أبو حاتم الرازي، حيث مجيباً ابنه في سؤاله: يصح هذا الحديث، قال: عوسجة ليس بالمشهور. اهـ.

---

(1) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (7/ 24) و«تهذيب الكمال» للمزي (22/ 434) و«الكاشف» للذهبي (2/ 101)، و«تهذيب التهذيب» للذهبي (8/ 147)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ 433).

(2) قال العلامة المعلمي في «التنكيل» (1/ 66): ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين وأتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد.

(3) قال المعلمي في «التنكيل» (1/ 67): ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، **وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو سبر حديث الراوي**.

* وذهب الإمام البخاري إلى تضعيف هذا الحديث[1] قال: عوسجة مولى ابن عباس الهاشمي روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح. اهـ.

ويبدو أن سبب جزم البخاري بعدم صحة الحديث ما يأتي:

1 - تفرد عوسجة - وهو ليس بمشهور - بهذا الحديث من بين أصحاب ابن عباس الثقات الأثبات كعكرمة وسعيد ومجاهد.

2 - مخالفة هذا الحديث لعمل أهل العلم، وهذا يقوي حصول الوهم والخطأ.

أما ما يتعلق بمتن هذا الحديث فعامة أهل العلم على خلافه.

قال ابن قتيبة: والفقهاء على خلاف ذلك إما لاتهامهم عوسجة بهذا وأنه ممن لا يثبت به فرض أو سنة، وإما لتحريف في التأويل كأن تأويله لم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتق الميت فيجوز على هذا التأويل أن يكون وارثاً لأنه مولى المتوفى[2].

وقال ابن قدامة: ولا يرث المولى من أسفل معتقه في قول عامة أهل العلم، وحكي عن شريح وطاوس أنهما ورثاه، لما روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلًا توفي على عهد رسول الله ﷺ وليس له وارث إلا غلام له هو أعتقه فأعطاه رسول الله ﷺ ميراثه.

ولنا قول النبي ﷺ: إنما الولاء لمن أعتق. ولأنه لم ينعم عليه فلم يرثه كالأجنبي.

---

(1) «التاريخ الكبير» (7/ 76).

(2) «تأويل مختلف الحديث» (ص/ 262).

وإعطاء النبي ﷺ له قضية عين يحتمل أن يكون وارثاً بجهة غير الإعتاق، وتكون فائدة الحديث أن إعتاقه له لم يمنعه ميراثه، ويحتمل أنه أعطاه صلة وتفضلًا[1]. اهـ.

وقد نقل ابن مفلح عن شيخ الإسلام ابن تيمية توريثه عند عدم الوارث.

وقال ابن مفلح: ولا يرث المولى من أسفل، وقيل بلى عند عدمه ذكره شيخنا [ابن تيمية][2].



(1) «المغني» (6/ 298).

(2) «الفروع» (5/ 3).



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وبعد فيتجلى من خلال ما تقدم من العمل في هذا البحث جملة من النتائج، تتلخص في النقاط الآتية:

* الوقوف على الاختلاف في الحديث ودراسته من الأمور المهمة في مسألة التعليل، والاختلاف في الحديث مراتب متفاوتة:

1 - فمنه ما يؤثر في الحديث ويعل به.

2 - ومنه ما لا يؤثر فيه ولا يعله وفي «الصحيحين» أمثلة للثاني.

* يكون النظر في الاختلاف على الراوي - إجمالًا - من جهتين:

1 - الجمع بين أوجه الاختلاف.

2 - الترجيح بين أوجه الاختلاف.

وقصر الإسناد من مسالك الجمع بين أوجه الاختلاف في الحديث المختلف.

* قصر الإسناد: هو أن يحذف الراوي الثقةُ - عمداً وقصداً - من إسناد الحديث المختلف فيه راوياً أو أكثر لسبب مخصوص.

* يختص قصر الإسناد بالرواة الثقات، والغالب أنه يقع من الحفاظ الكبار.

* بلغ عدد من وقفت عليه من الرواة الموصوفين به **24** راوياً، وهم متفاوتون في ذلك فمنهم من وقع منه هذا الأمر قليلًا، ومنهم من أكثر منه حتى أصبح عادة له.

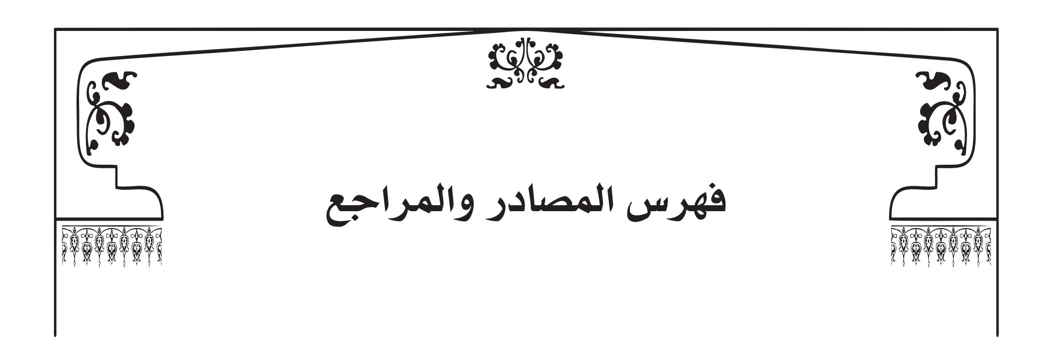
* تعمد النقص وقصده أهم ما يميز قصر الإسناد عن أخطاء الثقات، ويعرف ذلك من خلال ضوابط وقرائن تدل على وقوع القصر في الإسناد عمداً، منها: قوة الوجهين، وثقة الراوي الذي قصر، وتصحيح أحد الأئمة الوجهين.

* ينحصر قصر الإسناد في أنواع ثلاثة من الاختلاف، هي: وقف الحديث المرفوع، وإرسال الموصول، وإسقاط راو أو أكثر، وكلها يجمعها عامل النقص.

* قصر الإسناد له أسباب عدة، منها: التردد والشك، والتوقي والورع، والتحديث على سبيل المذاكرة أو الفتوى.

* الأصل والصحيح من الأوجه في الاختلاف الناتج عن قصر الإسناد هو الوجه الزائد دائماً سواء كان: رفعاً، أو وصلًا، أو زيادة راو.





فهرس المصادر والمراجع

* «**الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**» لابن بلبان الفارسي، تحقيق كمال الحوت، نشر دار عباس الباز، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة **1407**هـ.

* «**الأحاديث التي خولف فيها مالك**» لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق رضا الجزائري، نشر شركة الرياض، الطبعة الأولى **1417**هـ.

* «**الأحاديث المختارة**» = «المختارة».

* «**اختصار علوم الحديث**» لعماد الدين أبي الفداء ابن كثير الدمشقي، تحقيق علي بن حسن، نشر دار العاصمة بالرياض - السعودية، الطبعة الأولى سنة **1415**هـ.

* «**أخلاق النبي ﷺ**» لأبي الشيخ محمد بن جعفر الأصبهاني، تحقيق السيد الجميلي، نشر دار الكتاب العربي ببيروت - لبنان، الطبعة الثالثة سنة **1409**هـ.

* «**الإرشاد في معرفة علماء الحديث**» لأبي يعلي الخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق محمد سعيد إدريس، نشر مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة **1409**هـ.

* «**الإشراف على منازل الأشراف**» لأبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق

مجدي السيد إبراهيم، نشر مكتبة القرآن بالقاهرة، عام **1410**هـ.

* «**الاقتراح في بيان الاصطلاح**» لابن دقيق العيد، تحقيق قحطان بن عبد الرحمن، نشر مطبعة الإرشاد ببغداد - العراق، سنة **1402**هـ.

* «**البدر المنير**» لابن الملقن، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر دار الهجرة بالثقبة - السعودية، الطبعة الأولى سنة **1425**.

* «**تأويل مختلف الحديث**» لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق عبد القادر عطا، نشر مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1408**هـ.

* «**تاج العروس**» لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر دار الهداية، الطبعة الأولى سنة **1406**هـ.

* «**التاريخ رواية الدوري**» ليحيى بن معين، تحقيق أحمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة **1399**هـ.

* «**تاريخ مدينة دمشق**» لأبي القاسم علي بن الحسين المعروف بابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

* «**التاريخ الكبير**» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان.

* «**تدريب الراوي**» لجلال الدين السيوطي، تحقيق نظر محمد القاريابي، نشر دار الكوثر بالرياض - السعودية، الطبعة الثانية سنة **1415**هـ.

* «**تذكرة الحفاظ**» لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق

عبد الرحمن المعلمي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان.

* «**التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**» لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق أبي لبابة حسين، نشر دار اللواء بالرياض - السعودية، الطبعة الأولى سنة **1406**هـ.

* «**تغليق التعليق**» لابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد القزفي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1405**هـ.

* «**التفسير**» لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد الطيب، نشر مكتبة نزار الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة **1417**هـ.

* «**تفسير ابن جرير**» = «جامع البيان».

* «**التفسير**» لعبد الرزاق الصنعاني، نشر دار المعرفة للنشر والتوزيع

* «**تقريب التهذيب**» لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، نشر دار الرشيد، بحلب - سوريا، الطبعة الأولى سنة **1406**هـ.

* «**التقييد والإيضاح**» لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق محمد راغب الطباخ، نشر دار الحديث ببيروت - لبنان، الطبعة الثالثة سنة **1409**هـ.

* «**التمهيد**» لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق سعيد أحمد أعراب، مصورة عن مؤسسة قرطبة.

* «**تهذيب التهذيب**» لابن حجر العسقلاني، نشر دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد بالهند.

  - طبعة أخرى، نشر دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى **1404**هـ.

* «**تهذيب الكمال**» لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد

معروف، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

* «**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**» لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان.

* «**التوضيح الأبهرلتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**» للسخاوي، تحقيق عبد الله البخاري، نشر أضواء السلف، الطبعة الأولى عام **1418**هـ.

* «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**» للخطيب البغدادي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان الطبعة الثانية سنة **1414**هـ.

* «**جامع الأصول في أحاديث الرسول**» للمبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان، الطبعة الثانية سنة **1403**هـ.

* «**الجامع**» لأبي عيسى الترمذي، تحقيق عبيد الدعاس، نشر المكتبة الإسلامية بتركيا.

- طبعة أخرى حقق أولها أحمد شاكر، وآخرها إبراهيم عطوة، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت - لبنان.

* «**جامع البيان في تأويل القرآن**» لابن جرير الطبري، نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1412**هـ.

* «**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**» لصلاح الدين العلائي، تحقيق حمدي السلفي نشر عالم الكتب ببيروت - لبنان، الطبعة الثانية **1407**هـ.

* «**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان.

* «**جزء في تصحيح حديث القلتين**» للعلائي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، الطبعة الأولى

* «**الجوهر النقي**» لابن التركماني، مطبوع بحاشية السنن الكبرى للبيهقي، نشر دار المعرفة ببيروت - لبنان.

* «**ذكر من تكلم فيه وهو موثق**» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق محمد شكور ابن محمود الحاجي، نشر مكتبة المنار بالزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى **1406**هـ.

* «**رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**» لعبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق علي معوض وصاحبه، نشر دار عالم الكتب، الطبعة الأولى سنة **1419**هـ.

* «**روضة الناظر**» لابن قدامة المقدسي، تحقيق محمود عثمان، نشر دار الزاحم بالرياض، الطبعة الأولى **1425**هـ.

* «**زاد المعاد في هدي خير العباد**» لابن قيم الجوزية، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط وشعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان، الطبعة الرابعة عشر سنة **1407**هـ.

* «**السنن**» لمحمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت - لبنان.

* «**السنن**» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة الإسلامية بتركيا.

* «**السنن الكبرى**» لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1411**هـ.

* «**السنن**» لأحمد بن شعيب النسائي، حققه عبد الفتاح أبو غدة، نشر دار البشائر الإسلامية ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1406**هـ.

* «**السنن الكبرى**» لأحمد بن الحسين البيهقي، نشر دار المعرفة ببيروت - لبنان.

* «**سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**» تحقيق سعدي الهاشمي، نشر دار الوفاء، الطبعة الثانية **1409**هـ.

* «**سير أعلام النبلاء**» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1403**هـ.

* «**شرح علل الترمذي**» لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم، نشر مكتبة المنار بالزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى سنة **1407**هـ.

- طبعة أخرى تحقيق نور الدين عتر، نشر دار العطاء بالرياض، الطبعة الرابعة **1421**هـ.

* «**الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**» لبرهان الدين الأبناسي، تحقيق صلاح فتحي، نشر مكتبة الرشد بالرياض - السعودية، الطبعة الأولى سنة **1418**هـ.

* «**صحيح ابن حبان**» لأبي حاتم بن حبان = «**الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**».

* «**صحيح البخاري**» لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر المكتبة السلفية بالقاهرة - مصر، الطبعة الأولى سنة **1400**هـ.

- طبعة أخرى بتحقيق مصطفى أديب البغا، نشر دار ابن كثير بدمشق - سوريا، الطبعة الثالثة سنة **1407**هـ.

* «**صحيح مسلم - مع شرح النووي**» لمسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1415**هـ.

- طبعة أخرى بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت - لبنان.

* «**صيانة مسلم**» لأبي عمرو بن الصلاح، تحقيق موفق عبد القاد، الطبعة الأولى.

* «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، نشر دار طيبة بالرياض - السعودية، الطبعة الأولى.

* «**علل الحديث**» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة ببيروت - لبنان، سنة **1405**هـ.

- طبعة أخرى، بتحقيق محمد بن صالح الدباسي، نشر مكتبة الرشد.

* «**العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره**» للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي عباس، نشر الدار السلفية ببومباي - الهند، الطبعة الأولى سنة **1408**هـ.

* «**علوم الحديث**» لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، نشر دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى سنة **1406**هـ.

* «**غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**» للرشيد العطار، تحقيق مشهور حسن سلمان نشر دار الصميعي بالرياض عام**1417**هـ.

* «**فتح الباري**» لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر دار الريان للتراث بالقاهرة - مصر، الطبعة الأولى سنة **1407**هـ.

* «**فتح المغيث**» لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق علي حسين، نشر دار الإمام الطبري، الطبعة الثانية سنة **1412**هـ.

* «**الفروع**» لشمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي، الناشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

* «**الكاشف**» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق لجنة من العلماء، نشر دار الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة **1403**هـ.

- طبعة أخرى، تحقيق محمد عوامة، نشر شركة دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن بجدة، الطبعة الأولى سنة **1413**هـ.

* «**الكفاية في علم الرواية**» للخطيب أحمد بن علي البغدادي، نشر المكتبة العلمية بالمدينة النبوية.

* «**لسان العرب**» لمحمد بن مكرم بن منظور، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1410**هـ.

* «**مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**» جمع عبد الرحمن بن قاسم، وابنه محمد، نشر وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، سنة **1416**هـ.

* «**المختارة**» للضياء المقدسي، تحقيق عبد الملك بن دهيش، نشر مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة **1410**هـ.

* «**المستدرك**» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، نشر دار المعرفة ببيروت - لبنان.

* «**المسند**» للإمام أحمد بن حنبل، مصورة عن الطبعة الميمنية، نشر دار الفكر ببيروت.

- طبعة أخرى، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، سنة **1413**هـ.

* «**المسند**» للإمام إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور البلوشي، نشر مكتبة الإيمان بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى سنة **1412**هـ.

* «**المسند**» لأبي الحسن علي بن الجعد، تحقيق عبد الهادي بن عبد القادر، نشر مكتبة الفلاح بالكويت، الطبعة الأولى سنة **1415**هـ.

* «**المسند**» لأبي يعلي الموصلي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، نشر دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق، الطبعة الأولى سنة **1408**هـ.

* «**المسند**» لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، نشر دار المعرفة ببيروت - لبنان.

* «**المسند**» لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1409**هـ.

* «**مشكل الآثار**» للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة

الرسالة ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

«**المصنف**» لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق عبد الخالق الأفغاني، نشر الدار السلفية بالهند.

* «**المصنف**» لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي ببيروت - لبنان، الطبعة الثانية سنة **1403**هـ.

* «**معالم السنن** - بحاشية مختصر السنن -» لأبي سليمان حمد الخطابي، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، نشر دار المعرفة ببيروت، سنة **1400**هـ.

* «**معجم مقاييس اللغة**» لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، نشر مكتبة الخانجي مصر، سنة **1402**هـ

* «**معرفة علوم الحديث**» لأبي عبد الله الحاكم النبسابوري، تحقيق معظم حسين، نشر دار المتنبي بالقاهرة - مصر.

* «**مقدمة ابن الصلاح**» = «علوم الحديث».

* «**المقنع في علوم الحديث**» لسراج الدين عمر بن علي المشهور بابن الملقن، تحقيق عبد الله الجديع، نشر دار فواز بالأحساء، الطبعة الأولى **1413**هـ.

* «**المغني**» لابن قدامة عبد الله بن أحمد المقدسي، تحقيق عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، نشر دار هجر بالقاهرة، الطبعة الثانية سنة **1412**هـ.

* «**المغني في الضعفاء**» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق نور الدين عتر.

- طبعة أخرى تحقيق أبي الزهراء القاضي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى **1428**هـ.

* «**المنهل الروي في مختصر علوم الحديث**» لبدر الدين محمد بن جماعة، تحقيق محيي الدين رمضان، نشر دار الفكر ببيروت.

* «**الموطأ** - رواية يحيى بن يحيى -» للإمام مالك بن أنس، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر المكتبة العلمية ببيروت.

* «**الموقظة**» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - سوريا، الطبعة الأولى سنة **1405**هـ.

* «**ميزان الاعتدال**» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق علي الجوزي، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان.

- طبعة أخرى نشر دار الكتب العلمية، تحقيق مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى **1415**هـ.

* «**نزهة النظر**» لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق علي بن حسن عبد ا لحميد، نشر دار ابن الجوزي بالدمام - السعودية، الطبعة الثانية سنة **1414**هـ.

* «**النكت على ابن الصلاح**» لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، نشر دار الراية بالرياض - السعودية.

* «**النكت على ابن الصلاح**» للحافظ الزركشي، تحقيق زين الدين محمد،، نشر أضواء السلف بالرياض - السعودية، الطبعة الأولى سنة **1419**هـ.





فهرس المواضيع

